

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون - تيارت-

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم

التسيير

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي



كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

حلوز عبد الباسط

سي بشير بلال

تحت عنوان:

العلاقة بين العائد والمخاطرة في المؤسسات المالية

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (2014-2023)

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

رئيسا

أستاذ محاضر - أ-

د. بن صوشة ثامر

مشرفا ومقررا

أستاذ محاضر - أ-

د. راشدي فاطمة

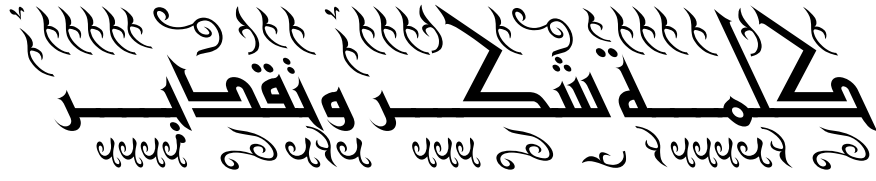
مناقشا

أستاذ التعليم العالي.

أ.د. مجدوب خيرة

السنة الجامعية: 2024-2025





الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبنوره تنجلي الظلمات

وبتوفيقه تسدد الخطى وتحقق الطموحات .

إلى كل من هيا لنا رحمة من يد العون بعد حمد المستعان

وتضافر جهود كل من لنا أعان ما كان هذا الجهد ليكون لولا

كرم العطاء من قبل من أزارنا في ساعات طوال.

إلى الأستاذة المشرفة السيدة: "راشدي فاطمة" التي كانت

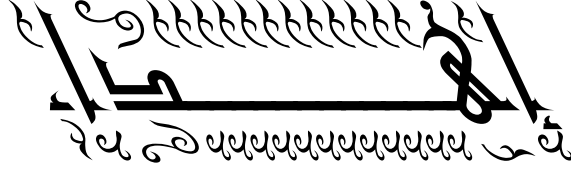
مرشدة في هاته الدراسة، إضافة إلى نصائحها القيمة وتوجيهاتها

النيرة. حفظها الله ورعاها.

إلى الأساتذة المناقشين الذين وجدناهم على حين عزة، ألقنا بهم

هاته المذكرة، وكانوا لنا دعما في سبل الوصول،

إلى كل من رافقنا في نسج الكلمات.



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

أهدي ثمرة مجهودي التي كبرت معها وهي تراعيني بالحنان والدعاء ، إلى من كتبت لها لجف القلم قبل أن أتم
حقها في الشكر والعرفان إلى حبيبي ونور دربي وجلاء همي و شجرة علمي في صغري ومنازلي في كبري
" أمي الحبيبة "

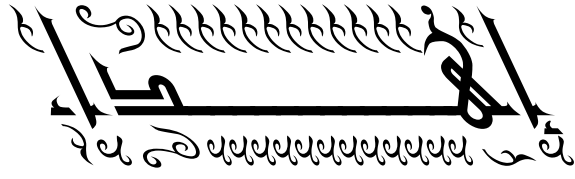
إلى من كلله الله بالهيبة والوقار ، إلى من علمني العطاء بدون انتظار ، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار
"والدي العزيز"

إلى من عشت معهم تحت سقف واحد وتقاسمت معهم الأفراح و الأحزان إلى من تحلوا بالإخاء وتميزوا
بالوفاء والعطاء
"إخوتي و أخواتي "

إلى كل الأصدقاء وإلى رفيق دربي الذي قاسمني عناء هذه المذكرة وتعبها
" بلال "

إلى كل أساتذتي الكرام وخاصة الأستاذة المشرفة، وإلى كل طلاب الدفعة 2024-2025
تخصص اقتصاد نقدي

عبد الباسط



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا وأنارا دربنا ووفقنا في إنجاز هذا العمل راجيناه منه أن تكون بداية موفقة لمشوارنا
اللاحق .

أهدي ثمرة جهدي هذا

إلى من غمرتني بفيض حنانها منذ نعومة اظفاري وضحت من أجل سعادتي الى التي سال دمعها بكاء
وفيهما نظرة المبتسم ، إلى من تعبت من أجل راحتي ، إليك يا مثل الصبر والحنان

"أمي الحنونة "

إلى من حنى ظهره ليكون سلماً أصد عليه ، إلى من كان مشعلاً أستند به ، إلى من علمني أن الحياة
مبادئ فاضلة وأخلاق سامية إلى من أضاء لي درب الحياة

"أبي حفظه الله "

إلى من قاسموني رحم أمي إلى كل من أفرح معهم في السراء والضراء ، إلى من كانوا لي عوناً في الحياة
"إخوتي الأعزاء "

إلى كل الأصدقاء وإلى رفيق دربي الذي قاسمني عناء هذه المذكرة وتعبها

" عبد الباسط "

إلى كل أساتذتي الكرام وخاصة الأستاذة المشرفة، وإلى كل طلاب الدفعة 2024-2025

تخصص اقتصاد نقدي

بلال

فهرس المحتويات

شكر

إهداء

فهرس المحتويات

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

قائمة المختصرات

مقدمة.....أ.

الفصل الأول : الإطار النظري للعائد والمخاطرة والعلاقة بينهما

تمهيد.....	7
1- مفهوم العائد والمخاطرة	8
1-1- تعريف العائد وأنواعه.....	8
1-1-1- تعريف العائد	8
1-1-2- أنواع العائد	9
1-1-2-1- العائد على الاستثمار	9
1-1-2-2- العائد على الأصول	9
1-1-2-3- العائد على حقوق الملكية	10
1-2- تعريف المخاطر وأنواعها.....	10
1-2-1- تعريف المخاطر	10
1-2-2- أنواع المخاطر	11
1-2-2-1- مخاطر السوق	11
1-2-2-2- مخاطر الائتمان.....	13
1-2-2-3- مخاطر التشغيل	14
1-2-2-4- مخاطر السيولة	15
1-2-2-5- مخاطر رأس المال	16
2- النظريات المفسرة للعلاقة بين العائد والمخاطرة.....	17
2-1- نظرية المحفظة الاستثمارية (ماركوفيتز)	17

2-2- نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM)	18
2-3- كفاية رأس المال	21
3- إدارة المخاطر في البنوك	23
3-1- أدوات إدارة المخاطر	23
3-1-1- المشتقات المالية	23
3-1-1-1- مفهوم المشتقات المالية	23
3-1-1-2- أنواع المشتقات المالية	24
3-1-2- التحوط	25
3-2- معيار كفاية رأس المال وفق اتفاقيات بازل (3-2-1)	25
3-2-1- التعديلات التي أجريت على معيار كفاية رأس المال وفق بازل 1	25
3-2-2- الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وفق اتفاقيات بازل 2	26
3-2-3- مقررات اتفاقية بازل 3 في كفاية رأس المال	28
3-2-3-1- الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل	28
3-2-3-2- محاور اتفاقية بازل 3 في كفاية رأس المال	29
3-2-3-3- تأثيرات وملاحظات لجنة بازل على البنوك الجزائرية	30
خلاصة الفصل	32

الفصل الثاني: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA

تمهيد	34
1- البنك الوطني الجزائري BNA وخدماته	35
1-1- نشأة البنك الوطني الجزائري BNA	35
1-2- الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري	36
1-3- إحصائيات البنك الوطني الجزائري وخدماته	37
2- الخدمات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري لزيائنه	38
2-1- الخدمات المقدمة للأفراد	38
2-2- خدمات المقدمة للمؤسسات	39
3- الأدوات المستخدمة لتقييم الأداء في البنوك	40

40	3-1- مؤشر الربحية.....
40	3-2- مؤشرات العائد.....
40	3-2-1- العائد على حق الملكية ROE.....
40	3-2-2- العائد على الأصول ROA.....
40	3-3- مؤشرات المخاطرة.....
40	3-3-1- مخاطر رأس المال.....
40	3-3-2- مخاطر الائتمان.....
41	3-3-3- مخاطر السيولة.....
41	3-4- كفاية رأس المال.....
41	4- تحليل النتائج وتفسير ومناقشة الدراسة التطبيقية.....
41	4-1- حساب مؤشر الربحية.....
42	4-2- مؤشرات العائد.....
42	4-2-1- العائد على حق الملكية ROE.....
44	4-2-2- العائد على الاصول ROA.....
45	4-3- مؤشرات المخاطرة.....
45	4-3-1- مخاطر رأس المال.....
46	4-3-2- مخاطر الائتمان.....
47	4-3-3- مخاطر السيولة.....
49	4-4- كفاية رأس المال.....
49	4-1- حساب كفاية رأس المال تقديريا.....
50	4-2- خلاصة النتائج و تفسيرات.....
51	خلاصة الفصل.....
53	خاتمة.....
58	قائمة المصادر والمراجع.....
63	الملاحق.....

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	يوضح خط سوق رأس المال (SML) وفق نموذج MEDAF	20
1-2	الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري	36
2-2	هامش الربح	42
3-2	العائد على الحقوق الملكية	43
4-2	العائد على الأصول	44
5-2	مخاطر رأس المال	45
6-2	مخاطر الائتمان	47
7-2	مخاطر السيولة	48
8-2	كفاية رأس المال	49

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1-2	هامش الريح	41
2-2	العائد على الحقوق الملكية	43
3-2	العائد على الأصول	44
4-2	مخاطر رأس المال	45
5-2	مخاطر الائتمان	46
6-2	مخاطر السيولة	48
7-2	كفاية رأس المال	49

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

الاختصار	الترجمة
RJ	العائد على الاستثمار
MEDAF	نموذج تسعير الأصول الرأسمالية
CIB	بطاقة السحب
ROE	العائد على حق الملكية
ROA	العائد على الأصول

مقدمة

يسارع عالم اليوم في التغير والتكنولوجيا، وأساليب الإنتاج، والتطور السريع والمستمر وكذا رسوخ ظاهرة العولمة بأبعادها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، هذه التطورات صاحبها تطور مماثل خاصة في البلدان النامية التي عليها الاهتمام أكثر علميا وعمليات بموضوعات ومجالات وأدوات الاستثمار الأكثر ملائمة ونفعا من خلال التحسين من كفاءة هذه الاستثمارات المختلفة، ولكل استثمار وجهان وجه يمثل العوائد التي سوف تتحقق من هذا الاستثمار والوجه الآخر يمثل المخاطر التي سيتعرض لها المستثمر عندما يربط أمواله في هذا الاستثمار.

أصبحت مسألة العلاقة بين العائد والمخاطرة في المؤسسات المالية، الموضوع محل دراسة مستفيضة من قبل متخذي القرار والمستثمرين على حد سواء، وقد ظهرت العديد من النظريات العلمية التي تفحص هذه العلاقة بعمق وتحاول استنتاج أفضل الأساليب لإدارتها. من بين تلك النظريات التي تُشكل اليوم قاعدة معرفية صلبة تسهم في توجيه المستثمرين نحو اتخاذ قرارات استثمارية واعية ومدرسة ترتكز على رؤية شمولية للمخاطر والعوائد.

وفي هذا السياق نجد أن كفاية رأس المال في السنوات الأخيرة شهدت اهتماما متزايدا على المستوى الدولي، خصوصا بعد الأزمات المالية التي شهدها العالم والتي كان آخرها عام 2008، فكان لابد من الاهتمام بتدعيم المراكز المالية للبنوك وتعزيز الكفاءة في الصناعة البنكية في جميع أنحاء العالم، ولتحقيق ذلك وجب وضع نظم للرقابة المصرفية والإشراف على البنوك لمعرفة مدى كفاية رأس مالها للتحكم في المخاطر البنكية والتخفيف من حدتها بهدف الحفاظ على سلامة وضع البنوك والإبقاء على قطاع يضمن الحماية الأموال المودعين.

وكخطوة أولى للتعاون الدولي في مجال الرقابة المصرفية تم إنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية والتي أصدرت مقرراتها الثلاثة فيما يخص معيار كفاية رأس المال، والتي اتخذت كمعايير دولية للرقابة المصرفية ففي عام 1988 أصدرت اللجنة أول مقرراتها بازل (1) التي حددت معدل 8% كحد أدنى لكفاية رأس المال في البنوك لمواجهة مخاطر الائتمان، ومع زيادة حجم المخاطر وتغير طبيعتها أصدرت اللجنة إطار جديد لكفاية رأس المال بازل (2) في عام 2004، حيث تضمن استخدام أساليب متقدمة لقياس كل من مخاطر الائتمان مخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، ونتيجة للأزمة المالية عام 2008 وحالات إفلاس وانهيار العديد من البنوك العامة والمؤسسات المالية التي أصدرت اللجنة اتفاقياتها الثالثة عام 2010 بهدف تعزيز السيولة النقدية في البنوك التجارية والرقابة على القطاعات البنكية في مختلف دول العالم.

أولاً: الإشكالية:

من المعروف أنه وراء كل عملية استثمارية تحقيق عائد بأقل مخاطرة، وعلى ضوء ما سبق وقصد معالجة هذا الموضوع نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير العائد و المخاطرة على كفاية رأس المال في البنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2023/2014)؟

ومن خلال التساؤل الرئيسي يقودنا إلى طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما طبيعة العلاقة بين مؤشرات العائد والمخاطرة وكفاية رأس المال ؟
- ماهو المستوى الذي يعكسه العائد و المخاطر في الأداء المالي للبنك ؟
- كيف تؤثر مؤشرات العائد والمخاطر على كفاية رأس المال في البنك الوطني الجزائري ؟

ثانياً: الفرضيات:

للإجابة على التساؤلات السابقة نطرح الفرضيات التالية:

- الفرضية الرئيسية الأولى : تؤثر مستويات المخاطر والعائد بشكل مباشر على الأداء المالي للبنك.
- أ/الفرضية: تؤدي زيادة مخاطر السيولة إلى تراجع هامش الربح لدى البنك الوطني الجزائري
- ب/ الفرضية : توجد علاقة عكسية بين مخاطر رأس المال والعائد على حقوق الملكية .
- الفرضية الرئيسية الثانية :تؤثر مؤشرات العائد والمخاطر على كفاية رأس المال في البنك الوطني الجزائري

أ/ الفرضية: كلما ارتفعت مؤشرات المخاطر ، انخفضت كفاية رأس المال

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- نحاول في هذه الدراسة التعرف على العلاقة الموجودة بين العائد والمخاطرة في المؤسسات المالية؛
- التعرف على كيفية مواجهة البنك الوطني الجزائري على مجابهة المخاطر، مع كيفية حساب المؤشرات؛
- اختبار العلاقة بين العائد والمخاطرة في المؤسسات المالية والتوصل إلى طبيعة هذه العلاقة؛
- تويح تطور معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل 1، 2، 3؛

- قياس مدى تأثير المخاطر على كفاية رأس المال في البنك الوطني الجزائري BNA.
رابعاً: أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

- إبراز المخاطر المالية التي تضمن تدنيتها إلى أدنى مستوى عند مستوى عائد مطلوب؛
- تستمد هذه الدراسة أهميتها من الأهمية البالغة للنظريات المفسرة للعلاقة بين العائد والمخاطر والتي هي محور الدراسة.

خامساً: أسباب اختيار الموضوع:

أ- الأسباب الموضوعية:

- حداثة الموضوع وأهميته الاقتصادية في الاقتصاد الوطني، كما أن للموضوع مكانة علمية وأكاديمية لدى مختلف الباحثين؛
- التطورات الاقتصادية في نظام المؤسسات المالية والتي تستدعي ضرورة الاهتمام بعملية تقييم المخاطر التي تواجهها المؤسسات المالية.
ب- الأسباب الذاتية: يمكن ذكرها في النقاط التالية:

- تلاؤم طبيعة التخصص مع موضوع الدراسة، وكذا الميول الشخصي في معالجة مواضيع تتعلق بالبنوك ومعالجتها وقياسها وتحليلها؛

سادساً: حدود الدراسة:

أ- حدود مكانية: تمت الدراسة على إحصائيات من البنك الوطني الجزائري BNA.

ب- حدود زمنية: امتدت الفترة الميدانية ابتداء من 02 جانفي 2025 إلى غاية 14 ماي 2025.

ج- موضوعية: كفاية رأس المال.

سابعاً: منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي، الذي يجمع بين الدراسات الأدبية والدراسات الميدانية، حيث طبق المنهج الوصفي على الفصل الأول من الدراسة الخاصة بالدراسات الأدبية لكل من العائد والمخاطرة، بينما طبقنا المنهج التحليلي على الفصل الثاني الخاص بالدراسة الميدانية.

ثامنا: الدراسات السابقة:

➤ عادل سلمان (2014): رسالة ماجستير بعنوان: "دراسة العلاقة بين العائد والمخاطرة على أدوات الاستثمار في سوق رأس المال الإسلامي -دراسة حالة ماليزيا"، بجامعة محمد خيضر، بسكرة.

حاول الباحث من خلال دراسة إلى دراسة العلاقة بين العائد والمخاطرة على أدوات الاستثمار في سوق رأس المال الإسلامي، ومقارنة هذه العلاقة بين ما هو قائم في السوق المالي التقليدي، وذلك بالتركيز على الأدوات الاستثمارية من أسهم وسندات وخلفهما من المستحدثات في كل من السوق التقليدي الإسلامي، وكذا التطرق إلى تحديد حوالي 30 سهما لشركات مختلفة مدرجة في بورصة ماليزيا.

➤ نجارة حياة (2014): أطروحة دكتوراه بعنوان: "إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل -دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية-"، بجامعة فرحات عباس، سطيف.

جسدت الباحثة الخلفية النظرية للموضوع من خلال عرض مقترحات بازل للرقابة المصرفية وما تضمنته من مبادئ وتقنيات لإدارة المخاطر المصرفية الرئيسية، وكذا الإطار العلمي للبحث فقد تم معالجته من خلال دراسة خصائص المنظومة المصرفية الجزائرية بشكل عام والبنوك التجارية العمومية بشكل خاص باعتبارها عينة.

خلصت الباحثة في دراستها إلى أن إدارة المخاطر بالبنوك التجارية الجزائرية تكاد تنحصر في الرقابة المصرفية، سواء كانت داخلية أو خارجية، مع ساتجابه البنوك التجارية العمومية الجزائرية للقواعد الاحترازية للتسيير المصرفي.

➤ نجاة محمد أحمد جمعان (2017): بعنوان: "نموذج قياس العلاقة بين المخاطر والعائد في المؤسسات المالية بالتطبيق على البنوك اليمنية"، مقال بالمجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، بجامعة الأزهر.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس وإدارة المخاطر في البنوك، كما ركزت بشكل أساسي على تحديد المخاطر التي تتعرض لها البنوك، كما تطرقت الباحثة في هذه الدراسة في الجزء الأخير إلى اختبار فرضيتين أساسيتين، تتكون كل فرضية من فروض فرعية، فما الدراسة باختبارها باستخدام نموذج المتغير العشوائي والمتغير الثابت وذلك باستخدام برنامج E-views، مع ضرورة الاهتمام بقياس المخاطر في البنوك بأنواعها وذلك للتأكد من تأثيرها على معدل العائد على رأس المال ومعدل العائد على إجمالي الأصول.

تاسعا: اوجه الاختلاف و التشابه بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة :

تختلف هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة من خلال الأدوات الإحصائية المطبقة، حيث كل دراسة اعتمدت على أدوات معينة لمناقشة بحوثهم، ومن الملاحظ أن معظم الدراسات ركزت على المخاطر النظامية، غير أن هذه الدراسة فقد تم التطرق إلى المخاطر بصفة عامة.

كما تشابهت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في اختار العلاقة بين العائد والمخاطرة، حيث اجتمعت جميع الدراسات على دراسة هذه العلاقة، واتباع المنهج الوصفي بصفته منهج متبع في جميع الدراسات، كما استعمل نموذج تسعير الأصول الرأسمالية CAPM في جميع الدراسات لتفسير هذه العلاقة.

عاشرا: هيكل الدراسة:

تحتوي هذه الدراسة إلى مقدمة وفصلين وأخيرا خاتمة كحوصلة للنتائج المتوصل إليها، وهي كما يلي:

الفصل الأول : "أدبيات الدراسة" والذي تم التطرق فيه إلى مفهوم العائد والمخاطرة، والنظريات المفسرة للعلاقة بين العائد والمخاطرة، وإدارة المخاطر في البنوك.

أما الفصل الثاني: "دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA"، حيث تم التطرق فيه إلى البنك الوطني الجزائري BNA وخدماته، والخدمات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري لزيائنه، وأخيرا الأدوات المستخدمة لتقييم الأداء في البنوك.

الفصل الأول

الإطار النظري للعائد والمخاطرة والعلاقة

بينهما

تمهيد:

إن أرباح المؤسسة تزداد بزيادة المخاطر سواء من خلال زيادة الاعتماد على القروض في مصادر التمويل، أو الاستثمار في مجالات تتميز بدرجات عالية من عدم التأكد في تحقق العوائد أو بفترات استحقاق متباعدة، وبالتالي الخطر الناتج من الاعتماد على القرارات المالية يؤثر على هذه الربحية في المستقبل، مما يتطلب ضرورة تحقيق التوازن بين العائد والمخاطر.

وجاءت متطلبات مقررات بازل الأولى والثانية والثالثة، التي تركز بشكل أساسي على إدارة المخاطر المصرفية. لذلك، ينبغي على المعنيين بإدارة المؤسسات المالية والمصرفية البحث عن حلول فعالة تقلل من تلك المخاطر من خلال تطوير استراتيجيات تزيد من العائد على التمويل المصرفي وتقلل من الخسائر إلى الحد الأدنى الممكن.

ويهدف هذا الفصل إلى محاولة استعراض أهم المفاهيم والأنواع المرتبطة بالعائد والمخاطرة في المؤسسات المالية، مع دراسة العلاقة بين العائد الذي يطلبه المستثمر والمخاطرة التي يتحملها عند اتخاذ مختلف القرارات المالية، بالإضافة إلى دراسة لجنة بازل وأهم المعايير التي جاءت بها بخصوص البنوك.

1- مفهوم العائد والمخاطرة

تنشأ المخاطر في البنوك من احتمال عدم تحقيق العائد المتوقع، أو احتمال الحصول على عائد فعلي أقل من العائد المتوقع نتيجة سوء إدارة العمليات أو من طبيعة ومصادر العوائد المحققة، لذا سنتطرق في هذا العنصر إلى مفهوم كل من العائد والمخاطر مع ذكر أنواعهما.

1-1- تعريف العائد وأنواعه:

1-1-1- تعريف العائد:

وضع المتخصصين عدة تعريفات للعائد نذكر منها:

التعريف 01: هو التعويض النقدي الذي يتلقاه المستثمر مقابل توظيف أمواله في شكل من أشكال الاستثمار المتاحة، ويعتبر العائد الهدف الأسمى لأي مستثمر سواء كان فرداً أو شركة أو صندوقاً استثمارياً¹.

التعريف 02: هو النسبة المئوية لما يذره رأس المال من إيراد، فالعائد الإجمالي البسيط على سند ما هو المقدار السنوي الذي يتلقاه حامل السند في شكل فائدة، أما العائد الصافي البسيط فهو العائد الإجمالي البسيط مطروح منه ضريبة الدخل².

التعريف 03: هو المردود الذي يحققه الاستثمار، ولكي يكون لهذا المردود معنى، فإنه يجب نسبه إلى الأموال التي ولدته³.

التعريف 04: هو قدرة الوحدة النقدية في المشروع على توليد أرباح صافية للمستثمرين، إذ يهدف ذلك القياس في تحديد كفاءة الإدارة. ويتم استخراجها وفق العلاقة التالية⁴:

$$\text{العائد على الاستثمار} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{مجموع الأموال المستثمرة}}$$

¹ - لعروسي بلخير، تقدير العائد والمخاطرة للاستثمار وفق نموذج MEDAF مع خطأ GARCH-M حالة سوق السعودية للأوراق المالية (للفترة من 2010 إلى 2015)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016، ص 03.

² - المرجع نفسه، ص 03.

³ - زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر، الأردن، 1998، ص 289.

⁴ - لعروسي بلخير، المرجع السابق، ص 03.

1-1-2- أنواع العائد

يعتبر العائد عن المقابل الذي يرغب المستثمر في الحصول عليه مستقبلا باعتبار أن الهدف الأساسي للمستثمرين من خلال محاولاتهم هو تعظيم ثروتهم والتخفيف من حدة المخاطرة المصاحبة للعائد، وعليه تتمثل أنواع العائد في:

1-1-2-1- العائد على الاستثمار:

هو أحد مؤشرات الربحية ويعبر عنه بـ (R_j) و مقياس الأداء التشغيلي للمنشأة و يحسب من قسمة الأرباح قبل الفوائد والضريبة على مجموع التمويل المستثمر في الموجودات المنشأة بما فيه التمويل الممتلك و المقترض و بما أن مجموع التمويل يساوي مجموع الموجودات في الميزانية العمومية للمنشأة فان هذا المعدل يسمى أيضا معدل العائد على الموجودات.

وبشير معدل العائد السنوي المحقق على الاستثمار إلى معدل العائد الفعلي المحقق على النشاط التشغيلي للمنشأة و يحسب من خلال بيانات كشف الدخل السنوي و الميزانية العمومية السنوية للمنشأة، إذ تقسم الأرباح قبل الفوائد والضريبة السنوية في كشف الدخل على مجموع التمويل المستثمر في موجودات المؤسسة الذي يشكل الجانب الأيسر من الميزانية العامة، لنفس السنة المتحقق عنها الأرباح للحصول على معدل العائد المحقق على الاستثمار¹.

ويحسب معدل العائد المحقق للاستثمار بالصيغة التالية:

معدل العائد على الاستثمار = الأرباح قبل توزيع الفوائد واقتطاع الضريبة / مجموع التمويل

1-1-2-2- العائد على الأصول:

العائد على الأصول يقيس قدرة البنك على توظيف الأموال توظيفا أمثلا، أي يقيس كفاءة إدارة البنك في استخدام مجموع أصوله، فمن خلال هذا المؤشر يمكن قياس الدخل الصافي لكل وحدة نقدية من متوسط الأصول التي تم امتلاكها خلال هذه الفترة².

¹ عبد الكريم هاجر مسعودة، إدارة أعمال المحافظ الاستثمارية، مذكرة الماستر، جامعة المسيلة، 2011-2012، ص 45.

² فضيلي سمية، دبي علي، أثر بنود قائمة خارج الميزانية على ربحية البنوك التجارية -دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2012-2018، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 07، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2021، ص 455.

وتحسب نسبة معدل العائد على الأصول كما يلي¹:

معدل العائد على الأصول = النتيجة الصافية / إجمالي الأصول

1-1-2-3- العائد على حقوق الملكية

هو مقياس لكفاءة توليد الأرباح لأنه يقيس مقدار الأرباح التي يمكن أن تحصل عليها الشركة من رأس المال السهمي، ويعرف بأنه صافي الدخل السنوي للشركة بعد الضريبة مقسوماً على حقوق المساهمين، وصافي الدخل هو مقدار الأرباح بعد دفع جميع النفقات والضرائب، وتمثل حقوق الملكية رأس المال المستثمر في الشركة بالإضافة إلى الأرباح المحتجزة².

وبالتالي يحسب العائد على حقوق الملكية بالطريقة الآتية:

العائد على حقوق الملكية = النتيجة الصافية / إجمالي حقوق الملكية

1-2- تعريف المخاطر وأنواعها:

المخاطر هي جزء لا يتجزأ من الحياة اليومية، سواء في المجالات الشخصية أو المهنية أو الاقتصادية، بحيث تعبر احتمالية حدوث أحداث سلبية تؤثر على المؤسسات. لذا تتطلب إدارة المخاطر فهماً دقيقاً لطبيعة هذه المخاطر، وتقييمها، ووضع استراتيجيات للتقليل من آثارها تشمل خطوات إدارة المخاطر تحديد المخاطر، تحليلها، تقييمها، ثم اتخاذ الإجراءات المناسبة للتعامل معها، سواء من خلال التخفيف، أو النقل، أو القبول.

ومما سبق سنستعرض مفهوم المخاطر وأنواعها.

1-2-1- تعريف المخاطر:

اختلف تعريف الخطر والمخاطر باختلاف الباحثين، حيث يمكن من خلال هذا العنصر عرض بعض هذه التعاريف: يعرف الخطر على أنه³:

- "الحالة التي تتضمن احتمال الانحراف عن الطريق الذي يوصل إلى نتيجة متوقعة و مأمولة"⁴.

¹ - حمد محمود العجلوي، البنوك الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2008، ص 414.

² - بن سادات سليمة، يماني ليلي، أثر إدارة مخاطر الائتمان على العائد على حقوق الملكية في البنوك الجزائرية دراسة قياسية للفترة (2002-2021)، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 06، العدد 02، 2023، ص 533.

³ - رايس عبد الحق، هشام حريز، عبد المالك دبابش، دور البنوك الأجنبية في تمويل اقتصاد وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطرة، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، ط1، 2014، ص 61.

⁴ - بلعوز بن علي، إستراتيجية إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، المجلد 07، 2010، ص: 331.

- "تهديد ناتج عن حدث يمكن أن يؤدي إلى تدهور عنصر من عناصر المؤسسة، بحيث يؤثر في قدرتها على تحقيق الأهداف المسطرة خاصة الإستراتيجية منها".
- ينشأ الخطر عندما يكون هناك احتمال لأكثر من نتيجة والمحصلة النهائية غير معروفة.
- تعرف على أنها:
- حالة لعدم التأكد من معرفة احتمال الحدوث فمثلا عدم تأكد المقرض من استرداد القرض، وعدم تأكد مستثمر في مشروع ما أو أصل ما من تحقق العائد أو حجمه أو ثباته على مستوى معين أو من زمن الحصول عليه¹.
- توقع اختلاف العائد بين المخطط والمطلوب المتوقع حدوثه².
- مفهوم يستخدم لقياس حالات عدم التأكد في عمليات التشغيل والتي تؤثر على قدرة المؤسسة في تحقيق أهدافها ويمكن أن يكون الأثر إيجابيا فيطلق عليه فرصة ويمكن أن يكون سلبيا فيسمى خطرا أو تهديدا³.
- مما سبق يمكن تعريف المخاطرة على أنها حالة عدم التأكد من تحقيق العائد المخطط له مما يؤثر على أهداف المؤسسة.
- وعليه يمكن القول بأن الخطر هو السبب في الخسارة أما المخاطرة فهي حالة قد تخلق أو تزيد من فرصة نشوء خسارة من خطر ما.

1-2-2- أنواع المخاطر:

تختلف المخاطر باختلاف الظروف الداخلية والخارجية للبنوك، وباختلاف أنواع العمليات التي يمارسها وتعتبر الهاجس الأكبر للنشاط البنكي لأنها تمس بشكل كبير التسهيلات وتسبب خسائر بشكل عام، لذا سنتطرق إلى أنواع المخاطر فيما يلي:

¹- عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2013، ص 26.

²- نجاح عبد العليم أبو الفتوح، الأصول المصرفية والأسواق المالية الإسلامية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2014، ص 101.

³- راييس عبد الحق، هشام حريز، عبد المالك دبابش، المرجع السابق، ص 61.

1-2-2-1- مخاطر السوق:

تعرف مخاطر السوق بأنها الخسارة التي يمكن أن تنجم جراء تغيرات غير متوقعة في القيمة السوقية للأدوات المالية¹.

هي الخسارة المحتملة الناجمة عن تقلبات أسعار الفائدة، أسعار السلع، أسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية، وذلك بسبب التطورات غير الموائية لعوامل السوق، بمعنى أن مخاطر السوق تنتج عن التغيرات المعاكسة أو التي ليست في صالح البنك لأسعار السوق².

من خلال التعاريف السابقة يمكن اختصار تعريف خطر السوق على أنه الخسارة الناتجة عن التغيرات في أسعار السوق.

وسيتيم شرح هذه أنواع مخاطر السوق على النحو التالي³:

أ- مخاطر معدلات الفائدة:

تتمثل بعدم وجود ملائمة ما بين استحقاق الأصول و المطلوبات وبالتالي اختلاف كلفة إعادة التحويل أو إعادة الإستثمار وتشير مخاطر معدل الفائدة إلى التغير الأساسي لصافي الدخل فائدة البنك والقيمة السوقية لحقوق الملكية بالمقارنة مع التغيرات التي تحدث في معدلات الفائدة السوقية.

ب - معدلات تسعير الأصول

تنشأ نتيجة التغيرات في أسعار الأصول وبشكل خاص وبشكل خاص المحفظة الائتمانية والاستثمارية وتعتمد على عوامل داخلية من بينها هيكل التمويل وعوامل خارجية أخرى مثل الظروف الاقتصادية.

ج - مخاطر أسعار الصرف :

تنشأ نتيجة التعامل بالعمولات الأجنبية وحدث تذبذب في الأسعار العملات والتي يكون لها تأثير في الأصول والالتزامات المسعرة بالعملات الأجنبية الأنشطة خارج الميزانية وتزداد عندما يحصل في معدلات أسعار صرف العملات الأجنبية عندما تكون مبالغ الأصول تختلف عن الالتزامات كنتيجة

¹ - الخطيب سمير، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك -منهج علمي وتطبيق عملي-، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، 2005، ص 234.

² - نجارة حياة، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل -دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013-2014، ص 56.

³ - محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، دار الفكر، عمان، الأردن، 2013، ص 217.

الاختلاف العملة فأن أي تغيير في معدلات صرف تكون له نتيجة ربح أو خسارة ويظهر تأثيرها في القيمة السوقية الملكية حملة الأسهم.

1-2-2-2- مخاطر الائتمان:

تعد مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك باعتبار أن منح الائتمان هو النشاط الرئيسي للبنك، وتنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة أو رغبة المقترض على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد مما يلحق خسائر اقتصادية مباشرة بالبنك، وتمتد هذه الخسائر لتشمل تكاليف الفرصة البديلة وتكاليف معاملات المتابعة للائتمان المتعثر¹.

وتتواجد مخاطر الائتمان في كامل محفظة البنك وفي الحسابات الفردية للعملاء ومن المهم أن تدرك البنوك مثل هذه المخاطر التي تتعرض لها نتيجة فشل عدد من العملاء والتي قد تقود إلى تبعيات خطيرة².

يتعرض البنك لمخاطر الائتمان في جميع الأنشطة التي يعتمد النجاح فيها على أداء الطرف المقابل. حيث تنشأ هذه المخاطر في أي وقت يتم فيه إقراض أموال البنك أو الالتزام بها أو استثمارها من خلال علاقة تعاقدية فعلية أو ضمنية، كما تواجه البنوك أيضاً مخاطر الائتمان في مختلف الأدوات المالية بخلاف القروض، بما في ذلك المعاملات بين البنوك وتمويل التجارة، ومعاملات الصرف الأجنبي، والعقود المالية الآجلة، والمقايضات والسندات، والأسهم، والخيارات، وفي تمديد الالتزامات والضمانات و تسوية المعاملات³.

بالإضافة إلى مخاطر التركيز الائتماني التي تنشأ بسبب تركيز البنك على التعامل مع عميل واحد أو مجموعة محددة من العملاء أو نتيجة لعدم التنويع. كذلك المخاطر الناتجة عن عدم الدقة في إعداد دراسة الجدارة الائتمانية للعميل.

ولتخفيض هذه المخاطر يجب على البنك أن يستخدم أدوات ونماذج متطورة لتحديد مخاطر منح الائتمان فيعتمد البنك على تحليل قدرة المقترض على السداد، وكذلك مقدار العائد ودرجة المخاطر لكل

¹ - الشمري صادق راشد، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 61-62.

² - العبادي عبير فوزان، إدارة المخاطر المالية في أعمال الصيرفة والتمويل الإسلامي، دار الفكر للنشر والتوزيع، لا ط 1، عمان، 2015، ص 70.

³ -Mendoza, R., Paolo, J., & Rivera, R.. **The effect of credit risk and capital adequacy on the profitability of rural banks in the philippines.** Scientific Annals of Economics and Business, 64 (1), 2017, p 04.

قرض والاحتمالات التي تؤدي إلى اختلال توازن المقبوضات والمدفوعات المستقبلية للمقترض والضمانات التي يقدمها العميل للبنك والتي يتمكن من استخدامها إذا عجز المقترض عن السداد¹.

1-2-2-3- مخاطر التشغيل:

تعتبر مخاطر التشغيل من المستجدات في عالم إدارة المخاطر الحديثة، وهي تعني الخسارة الناتجة عن الفشل في النشاط الداخلي وإجراءات الرقابة، يستعمل هذا النوع المخاطر العملية المتولدة عن العمليات اليومية للمؤسسة، ولا يتضمن عادة فرصة للربح، فالمؤسسة إما أن تحقق خسارة وإما لا تحققها، وعدم ظهور أية خسائر للعمليات لا يعني عدم وجود أي تغيير، ومن المهم للإدارة العليا للتأكد من وجود برنامج لتقويم تحليل مخاطر العمليات².

مخاطر التشغيل هي المخاطر المباشرة أو غير المباشرة المتولدة عن الخسائر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم، أو تنشأ لأحداث خارجية³. المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسارة الناجمة عن فشل أو عدم كفاية العمليات الداخلية، الأنظمة العاملين أو نتيجة حصول أحداث خارجية.

ولكن أفضل تعريف هو الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية ضمن اتفاقية بازل 2 التي عرفت على أنها مخاطر تحمل خسائر تنتج عن عدم نجاعة أو فشل العمليات الداخلية، والعنصر البشري والأنظمة والأحداث الخارجية، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولكنه يستثني المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة والمخاطر التنظيمية ولا يعتبر الاحتفاظ برأس المال المواجهة الخسائر الناشئة عن المخاطر التشغيلية خياراً في إطار بازل 2 بل هو جزء جوهري فيه⁴.

¹ - آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، 2012، ص 244.

² - بلعزوز بن علي، إستراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009-2010، ص 334.

³ - Atoine Sardi, Henri Jacob, **Management Des Risques Bancaires**, Afges, Paris, 2001, P 21.

⁴ - صندوق النقد العربي، إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، أبو ظبي، 2004، ص 08.

1-2-2-4- مخاطر السيولة:

وتظهر هذه المخاطر عندما لا يستطيع البنك تلبية الالتزامات الخاصة بمدفوعاته في مواعيدها بطريقة فعالة من حيث التكلفة. وتشير مخاطر مقاييس السيولة إلى كل من قدرة البنك على اقتراض الأموال وقدرة الأصول السائلة على سداد الاستحقاقات في مواعيد استحقاقها.

وتستخدم نسب حقوق الملكية إلى الأصول والخصوم إلى الأصول، كمؤشرات هامة لقاعدة حقوق الملكية في البنك، والقدرة على الاقتراض من السوق المالي. فعلى سبيل المثال، فإن البنك الذي تكون حقوق الملكية فيه أكبر من بنك آخر أي تكون نسبة الرفع المالي لديه أقل من البنك الآخر تكون لديه فرصة أكبر للحصول على المزيد من القروض، وذلك لأن احتمالات عدم قدرته على سداد التزاماته تكون أقل. كذلك فإن البنك الذي يعتمد بدرجة أقل على الاستثمارات شبه المضمونة مثل أذون وسندات الخزنة والسندات الحكومية وغيرها، فإنه يمكنه إصدار كمية أكبر من الأصول الجديدة في هذه الصورة. وفي كل من المثالين السابقين فإن تكلفة الاقتراض تكون أقل مقارنة مع البنك الذي يعمل بصورة معاكسة. ويلاحظ أنه كلما زاد حجم الودائع الأساسية قلت الحاجة إلى متطلبات التمويل والودائع الأساسية هي الودائع المستقرة والتي تكون غير حساسة بالنسبة لمعدلات الفائدة مثل الودائع تحت الطلب والودائع ذات الفترات قصيرة الأجل، كما ترتبط السيولة بنوعية الأصول¹.

وتستخدم الأصول النقدية في تلبية عمليات السحب التي يقوم بها العملاء والمتطلبات الخاصة بالاحتياطي القانوني، أو للحصول على خدمات من مؤسسات مالية أخرى. وتحاول البنوك قدر الإمكان التقليل من الممتلكات النقدية لأنها لا تكتسب أية فائدة وهكذا فإن الأصول السائلة تتكون من أوراق مالية غير المرهونة والقابلة للبيع، والأموال قصيرة الأجل، وأذون وسندات الخزنة والسندات الحكومية التي يمكن بيعها بسهولة، والأوراق المالية التي يمكن شراؤها في ظل اتفاقية إعادة بيعها، وتوفر القروض أصول سائلة للبنك بطريقتين²:

- التدفقات النقدية من الفائدة وأصل القرض والتي يمكن أن تستخدم في تلبية التدفقات النقدية الخارجة.
- بعض القروض التي يسهل تسويقها وبيعها لمؤسسات أخرى.

¹ - نجاه محمد أحمد جمعان، نموذج قياس العلاقة بين المخاطر والعائد في المؤسسات المالية بالتطبيق على البنوك اليمنية، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، 2017، ص 202.

² - المرجع نفسه، ص 203.

ومع ذلك فإن المعلومات الواردة في قائمة المركز المالي للبنك لا تكون كافية لتقييم سيولة القروض، ويكون من الصعب على أي محلل مالي القيام بهذا الأمر دون الحصول على معلومات إضافية. وأخيراً، فإن الاستثمارات طويلة الأجل تعتبر أقل سيولة لأنها تحمل مخاطر كبيرة تتمثل في إمكانية انخفاض أسعارها. وعادة ما ترغب البنوك في جني الأرباح الرأسمالية عندما تزيد أسعار الأوراق المالية السوقية عن قيمتها الدفترية. وتتسبب مخاطر السيولة عن عدم قدرة البنك على تلبية التزاماته قبل الغير أو تمويل زيادة الأصول وهو ما يؤدي إلى التأثير السلبي على ربحية البنك وخاصة عند عدم القدرة على تحويلها بسرعة إلى سيولة بتكلفة مقبولة، وقد تقف عدة أسباب وراء التعرض لمخاطر السيولة نذكر منها:

- ضعف تخطيط السيولة بالبنك، مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق؛
 - عدم استخدام أسلوب الموازنة النقدية الشهرية؛
 - سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها لأرصدة سائلة؛
 - التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية؛
- هذا كما تسهم بعض العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال في التعرض لمخاطر السيولة (المخاطر العامة).

1-2-2-5- مخاطر رأس المال:

تعرف الجمعية الأوروبية لمخاطر رأس المال بأنها وسيلة لتمويل المؤسسات التي تتسم بارتفاع درجة المخاطرة، ولا تستطيع الحصول على التمويل اللازم من المؤسسات المالية، ويقابل هذا الارتفاع في المخاطر توقع عائد مرتفع خلال المدة التي سيستثمر فيها رأس المال الاستثماري. كما يعتبر أيضاً بعبارة عن بديل جديد لتمويل المشاريع الاستثمارية، حيث لا يقوم على تقديم الأموال فحسب، بل تقوم على أساس المشاركة ولهذا فإن المؤسسات الاستثمارية تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية إنشائها، أو نموها¹.

¹ - عبد القادر بريش، نصيرة عابد، الإطار الحكومي للعلاقة بين شركات رأس المال المخاطر والمؤسسات الممولة دراسة حالة شركات رأس المال المخاطر الناشطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم لتجارية وعلوم الإدارة، ص 311. نقلا عن الموقع:

https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/7611/1/abdelkader_briche.pdf

2- النظريات المفسرة للعلاقة بين العائد والمخاطرة:

هناك العديد من النظريات التي تفسر العلاقة بين العائد والمخاطرة في الأسواق المالية، حيث تشير معظم هذه النظريات إلى وجود علاقة طردية بينهما، بمعنى أنه كلما زادت المخاطرة التي يتحملها المستثمر، زاد العائد المتوقع الذي يجب أن يحصل عليه تعويضاً عن تلك المخاطرة وهذه النظريات تتمثل في:

2-1- نظرية المحفظة الاستثمارية (ماركويتز) (Markowitz):

يعتبر هاري ماركويتز هو مؤسس النظرية الحديثة للمحفظة المالية عام 1952 ، وهو أول من ربط مفهوم الخطر بتقلبات العائد، ثم اقترح الانحراف المعياري كمقياس لمخاطرة الورقة المالية وكذلك لمخاطرة المحفظة، ويعتمد النموذج الذي قدمه ماركويتز لحساب درجة المخاطرة المرتبطة بالمحفظة الاستثمارية على المعادلة التالية¹:

$$\sigma_p = \left[\sum_{i=1}^n w_i^2 \sigma_i^2 + 2 \sum_{i=1}^n \sum_{j=1, j \neq i}^n w_i w_j \text{cov}(r_i, r_j) \right]^{1/2}$$

حيث:

σ_p : الانحراف المعياري للمحفظة ويمثل درجة مخاطرة المحفظة الاستثمارية؛

w : وزن الورقة i المستثمرة بالمحفظة؛

w : وزن الورقة j المستثمرة بالمحفظة؛

$\text{cov}(r_i, r_j)$: هما على الترتيب الارتباط بين عوائد الورقتين الاستثماريتين i و j .

تؤكد المعادلة الحاجة لتقدير تباين كل ورقة وتقدير الارتباط بين كل زوج من الأوراق المالية، وقد بين ماركويتز بأساليب رياضية آلية تقليل المخاطرة من خلال التنويع، كما أدخل مفهومي المحفظة المثلى **Optimal Portfolio** والحد الكفاء **Efficient Frontier**، حيث يقصد بالمحفظة المثلى المحفظة التي تتسم بأقل مخاطرة ممكنة لمستوى معين من العائد، أو بأعلى عائد ممكن لمستوى معين من

¹ - سعيدي خديجة، إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقاً لمتطلبات لجنة بازل -دراسة حالة البنوك الإسلامية-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016-2017، ص 10.

المخاطرة، أما الحد الكفء فهو الخط الذي تقع عليه جميع . المحافظ المثلى لمستويات مختلفة من العائد والمخاطرة.

وبما أن المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المحافظ الائتمانية للبنك مستمدة من مبادئ ونظريات المحافظ الاستثمارية، فتتويع المحفظة يشتمل على توزيع حسابات الائتمان والودائع بين مجموعة واسعة من العملاء، وتضم حسابات الأعمال الصغيرة والكبيرة والصناعات المختلفة وتتويع مصادر الدخل والضمانات¹.

وبقترح ماركويتز خمسة فرضيات يقوم عليها هذا النموذج تتمثل فيما يلي²:

- ينظر المستثمر لكل بديل من منظور التوزيع الاحتمالي للعائد المتوقع خلال فترة محددة؛
- يهدف المستثمر إلى تعظيم المنفعة المتوقعة لفترة واحدة، وأن منحنى المنفعة له يعكس تناقصاً في المنفعة الحدية للثروة؛
- ينظر المستثمر إلى المخاطر باعتبارها تشير إلى التقلب في العائد المتوقع؛
- يبني المستثمر قراره على متغيرين أساسيين فقط العائد والمخاطرة؛
- جميع المستثمرين يكرهون المخاطر وبالتالي إذا كان المستثمر يفاضل بين بديلين لهما نفس العائد فإنه سيختار أقلهما مخاطرة، وإذا كان يفاضل بين بديلين ينطويان على نفس الدرجة من المخاطر، فإنه سيختار البديل الأعلى عائداً.

2-2- نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM):

يعتبر نموذج تسعير الأصول الرأسمالية MEDAF أول نموذج يوضح العلاقة الكمية بين العائد المتوقع للأصل وخطره الخطر النظامي)، وقد جاء هذا النموذج كثمرة الجهود عدة باحثين من خلال أعمالهم المتفرقة هم: "جاك وترانيور" (1962)، "ويليام شارب" (1964)، جون لينتر (1965)، جان موسان (1966) وبالرغم من ظهور عدة نماذج أخرى توضح العلاقة السابقة، إلا أن

¹ - بشيري عفاف، حسين بلعجوز، إدارة مخاطر الائتمان للمحافظ الاستثمارية باستخدام تنويع ماركويتز دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 07، العدد 01، جامعة الشهيد لخضر حمه، الوادي، 2016، ص 207.

² - عمار زودة، عبد الغاني بن علي، آمال بوسمينية، نموذج تسعير الأصول الرأسمالية: نظرة عامة حول النظرية، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 07، العدد، 02، جامعة باتنة 1، الحاج لخضر، باتنة، 2020، ص 100.

MEDAF لا يزال يحتل الصدارة، كما أنه يعد النموذج المرجعي والأكثر استعمالاً في أغلب المؤسسات التقدير تكلفة رأس المال.

كما أن النموذج تسعير الأصول المالية CAPM يقوم على فكرة العلاقة التوازنية بين العائد والمخاطرة، ولقد قدم ويليام شارب هذا النموذج عام 1964 لاستخدامه كأساس لتقييم الاستثمارات في الأوراق المالية¹.

حيث يعتبر من أدوات التحليل التي تأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين العائد والمخاطرة الملازمة لهذا الأسهم عندما يتم الاحتفاظ به كجزء من المحفظة المالية المتنوعة².

إن المخاطر التي يعتمد عليها هذا النموذج هي المخاطر السوقية والتي تقاس بمعامل بيتا، ويقصد بمخاطر السوق تلك المخاطر التي تترك أثارها على جميع الأوراق المالية نتيجة عوامل مشتركة اقتصادية وسياسية واجتماعية وغيرها حيث تصيب الاقتصاد الوطني ككل ولا يمكن أحبها من خلال التنويع في الأوراق المالية، ويقوم هذا النموذج على تحديد معدل العائد المتوقع والمطلوب من قبل المستثمرين في الأوراق المالية³.

يقوم النموذج تسعد الأصول المالية على ثلاثة فرضيات أساسية هي⁴:

– يتميز السوق بالكفاءة وقدرة المستثمرين على الإقراض و الافتراض دون الخضوع إلى كميات إجبارية؛
– تعمير السوق المال بالقافية التامة؛

– يملك المستثمرين نفس التوقعات حول العوائد المنتظرة و ذلك راجع النحاس المعلومة.

إن الإسهام الرئيسي الذي قدمته نظرية المحطة يتمثل بتحديد معدل المردودية المطلوب من قبل المساهم، وهو عبارة عن المجموع الجيري المعدل المردودية بدون مخاطرة كتعويض عن عصر الزمن، وقتم نظرية توازن الأصول الرأسمالية التي تشكل منها محفظة الأوراق المالية بالاستثناء على العلاقة بين العائد المتوقع والمخاطر المنظمة بيتا (β)

¹ – صفية صديقي، طرق تقييم وتحليل الأوراق المالية في ظل النظرية المالية السلوكية مع التطبيق على بورصة باريس خلال الفترة 2007-2008، ص 72.

² – Eugene F.Fama and Kenneth r.Franch، the capital Asset Pricing Model: the ory and Evidence، journal of Economic pers pectivrs – volume18، nimber 3، sommer 2004، p: 25.

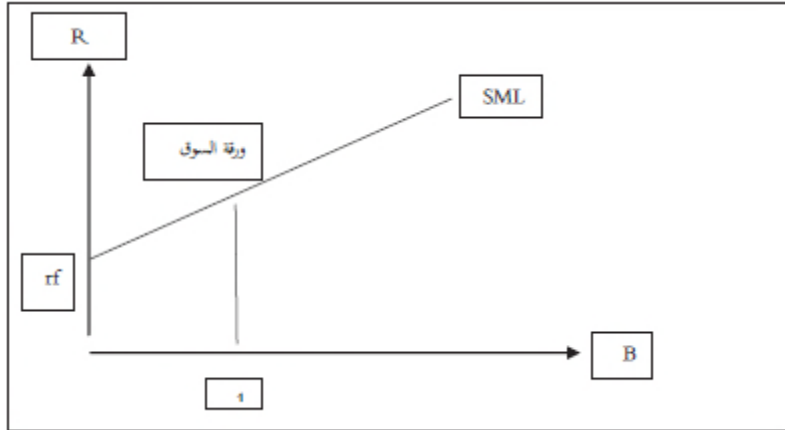
³ – محمده قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية، دار الفكر، ط1، الأردن، 2011، ص 125.

⁴ – بخالد عائشة، التنويع كأداة لتدنه المخاطر غير النظامية في حافظة الأوراق المالية (دراسة حالة سوق دبي 2007)، مذكرة الماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009-2010، ص 16.

ويمكن إظهارها في العلاقة الخطية التالية بين العائد المتوقع ومعامل بيتا (β) من خلال خط ينطلق من الأصل عديم الخطر ($\beta = 0$) وكر بورقة السوق ($\beta = 1$) يطلق على هذا الخط اسم خط سوق رأس المال أو خط الأصول لأن جميع الأصول تظهر عليه من خلال علاقتها مع بيتا.

وهذا ما يمكن توضيح و من خلال الشكل التالي:

الشكل (1-1): يوضح خط سوق رأس المال (SML) وفق نموذج MEDAF



المصدر: لعروسي بلخير، المرجع السابق، ص 12.

وتتم صياغة نموذج تسعير الأصول الرأسمالية بالمعادلة التالية:

حيث أن:

R_i : معدل العائد المطلوب على السهم i ؛

rf : معدل العائد الخالي من المخاطرة؛

R_m : معدل العائد على محفظة السوق؛

$\beta_i(R_m - rf)$: الخطر النظامي؛

$(R_m - rf)$: علاوة خطر السوق؛

$(R_i - rf)$: علاوة مخاطرة الأصل؛

β : معامل المخاطر بين حساسية معدل المردودية للسهم بالنسبة لمعدل المردودية السائدة في السوق.

ويحسب معامل بيتا بالعلاقة التالية:

$$\beta = \frac{cov(R_i, R_m)}{\sigma^2(R_m)}$$

حيث أن¹:

β : معامل المخاطر بين حساسية معدل المردودية للسهم بالنسبة لمعدل المردودية السائدة في السوق؛

$\sigma^2(Rm)$: انحراف عائد السوق؛

$cov(Ri, Rm)$: التغاير بين عائد الورقة المالية وعائد السوق.

إن معامل β يقيس المخاطر المنقلبة والمخاطر السوقية، أي بين لنا مدى الارتباط بين مردودية السوق ومردودية المرفقة المالية.

ويمكن الوصول إلى تسعير الأصل الرأسمالي للورقة المالية من خلال الخطوات التالية :

انتقادات النموذج السعر الأصول الرأسمالية²:

- نموذج MEDAF ما هو إلا تطوير النظرية المحفظة، والخطر قائم لا محال، والاعتماد على نظرية السوق الكفة التي تبقى كنظرية؛

- الاعتماد على البيانات التاريخية وكذا الاعتماد على عامل واحد التفسير معدل المردودية؛

- فرضية استقرار بناء نموذج التسعير الأصول هو توذح نبوي يحمد على بيانات تاريخية ويسمح بتجديد المردودية المتوقعة كدالة في التخاطر النظامية، ومن ثم يستوجب حساب بها التقديري وليس التاريخي وهو غير مستقر عبر الزمن؛

- يرفض النموذج المستثمرين ممن يقبلوا بعوائد قليلة في مقابل التعرض للمخاطرة المدينة.

- يفترض النموذج أن عوائد الأسهم تتأثر بنوع معين من المخاطر و هي المخاطر النظامية، في حين يتجاهل المخاطر غير النظامية؛

- يفترض النموذج أن لجميع المستثمرين قدرات متساوية في الحصول على المعلومات (فرضية تجانس توقعات المستثمرين)، لكن لا يمكن تحقق هذا الفرض في الواقع لأن السوق لا تتمتع بكفاءة تامة.

2-3 - كفاية رأس المال:

تعد كفاية رأس المال من أهم المصطلحات المتداولة في مجال تقييم أداء البنوك سواء التقليدية أو الإسلامية، فهناك تعاريف عديدة لها، منها من ركز على وظيفة واحدة من وظائف رأس المال وهي الحماية، ومنها من ركز في تعريفه لكفاية رأس المال على عدة وظائف ومن بين أهم هذه التعاريف نجد:

¹ -Engene F.Fama and Kenneth.French، op.cit.p:28.

² - دادن عبد الغاني، قرار التمويل تحت الضرائب وتأثير تكلفة التمويل، مجلة الباحث، العدد 6، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008، ص 24.

كفاية رأس المال هي قدرة رأس المال على سداد الالتزامات والحفاظ على حقوق المودعين، أضاف إلى ذلك الحفاظ على العلاقة بين البنك وعملائه¹.

من خلال هذا المفهوم الضيق لكفاية رأس المال نستنتج أن كفاية رأس المال هو ذلك الرأسمال الذي يغني عن غيره في سداد التزامات البنك وحماية حقوق المودعين وحماية العلاقة المتواجدة بين البنك وعملائه.

أما بالمفهوم الموسع لكفاية رأس المال الذي يستند إلى أكثر من وظيفة من وظائف رأس المال، فمن بين التعاريف نجد أن كفاية رأس المال تعني رأس المال الذي يكفي ويستطيع مقابلة المخاطر ويؤدي إلى جذب الودائع ويقود إلى ربحية البنك ومن ثم نموه².

كما عرف البعض كفاية رأس المال في البنك بأن: رأس المال الذي يحمي البنك من الرافعة المالية الزائدة، ويبقيه بعيداً عن الصعوبات الناجمة عن الإعسار المالي، وتجنب المخاطر³. وبذلك يمكن تعريف كفاية رأس المال بأنها ذلك الرأسمال الذي يوفر الحماية ضد أية مخاطر للبنك، وتكون له القدرة على توليد قيمة مضافة للبنك.

¹ - جبار عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي دراسة حالة دول شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 7، جامعة الشلف، 2009، ص 88.

² - بن الدين محمد، مونة يونس، أهمية كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية بالمقارنة مع البنوك التقليدية، دراسة لأثر انتقال بعض البنوك الإسلامية الأردنية من تطبيق بازل 2 إلى تطبيق معيار IFSB2، مجلة الحقيقة، العدد 43، 2018، ص 694.

³ - Nikhat Fatima, Capital Adequacy: A Financial Soundness Indicator for Banks, Global Journal of Finance and Management, Research India Publications, Volume 6, Number 8 (2014), p 771-776

3- إدارة المخاطر في البنوك:

إدارة المخاطر في البنوك هي عملية تهدف إلى تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر التي قد تواجهها المؤسسة المالية. تعتبر هذه العملية ضرورية لضمان استقرار البنك وحماية أصوله.

3-1- أدوات إدارة المخاطر:

هناك العديد من الأدوات والتقنيات التي يمكن استخدامها في إدارة المخاطر، ومن أبرزها:

3-1-1- المشتقات المالية:

تتعدد التعاريف التي أعطيت للمشتقات المالية لأهميتها وتوسع نطاق استعمالها للتحوط ضد المخاطر:

3-1-1-1- مفهوم المشتقات المالية :

يقصد بالمشتقات المالية العقود التي تشتق قيمتها من قيمة الأصول المعنية (أي الأصول التي تمثل موضوع العقد والأصول التي تكون موضوع العقد تتنوع ما بين الأسهم والسندات والسلع والعملات الأجنبية وتسمح المشتقات للمستثمر بتحقيق مكاسب أو خسائر اعتماداً على أداء الأصل موضوع العقد، ومن أهم المشتقات عقود الاختيار، العقود المستقبلية، عقود المبادلات...¹، وهي عبارة عن عقود مالية تتعلق ببند خارج الميزانية وتحدد قيمتها بقيمة واحدة أو أكثر من الموجودات أو المؤشرات الأساسية المرتبطة بها.²

3-1-1-2- أنواع المشتقات المالية:

أ- الخيارات: عقد الخيار هو ذلك العقد الذي يعطي لحامله الحق في أن يبيع أو يشتري أصلاً معيناً كالأسمه وغيرها، بسعر يسمى سعر التنفيذ وفي تاريخ معين أو خلال فترة محددة، وذلك مقابل مبلغ معين يدفعه محرر العقد (البائع) إلى المشتري تسمى علاوة حق الإصدار، أو تسمى بعلاوة الصفقة الشرطية 24 وقد ازداد التعامل بعقود الخيارات في الولايات المتحدة الأمريكية حتى أصبحت الريد عن مليون عقد

¹ - عبد العال حماد، المشتقات المالية، إدارة المخاطر، المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 72.

² - سمير عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر، دار النشر للجامعات، مصر، 2005، ص 58.

يوميًا تتضمن مئات الملايير من الدولارات، ولم ينشر التعامل بالخيارات خارج الولايات المتحدة إلا في عقد الثمانينات من القرن العشرين، حيث أصبحت متداولة في أكثر من أربعين سوقاً على مستوى العالم¹.

ب- **العقد الأجل:** العقد الأجل عقد يلتزم بمقتضاه طرفان أحدهما بالبيع والآخر مشتري لبيع أو شراء أداة مالية أو عملة أجنبية أو بسعر متفق عليها فهي بذلك عقود ذات طرفين يحتمل حصول أي منهما على مكاسب أو خسائر نتيجة التغيرات في تمركز المرتبط بالعقود².

ج- **المستقبليات:** في عقود شبيهة بالعقود الآجلة، إلا أنه يندر تسليم الأصل محل التعاقد، وإنما تتم التسوية على أن أساس فروق الأسعار، ويلتزم كل طرف من أطراف التعاقد بإبداء نسبة لدى بيت السمسرة في شكل نقود أو أوراق مالية تهدف الحماية من مخاطر التغير في حالات تغير العائد على الودائع أو بسعر العملة مثلاً، وهي عقود ليست نمطية وإنما يتم الاتفاق عليها ورقة بالكامل صفقة على حدة، وهي واجبة التنفيذ عكس الخيارات³.

د- **المقايضات (المبادلة):** في اتفاق بين طرفين على تبادل قدر معين من الأصول المالية أو العينية في الحاضر، على أن يتم التبادل العكسي للأصل في تاريخ لاحق محدد مسبقاً، وأهم هذه العقود عقود معدلات العائد والعملات⁴.

3-1-2- التحوط:

تمثل أهم الوظائف الاجتماعية للعقود المستقبلية، ولتوضيح الفكرة نفترض حالة مستثمر أخذ مركزاً طويلاً في السوق الحاضر على سهم ما، أي اشترى السهم من سوق الأوراق المالية بسعر 50 دولار، ويخشى أن تنخفض قيمته عندما يقرر بيعه، وقد تحققت المستثمر إذ انخفض سعر السهم إلى 30 دولار، ومن ثم فقد مني بخسائر قدرها 20 دولار، ونفترض من ناحية أخرى أن المستثمر قد قام بشراء عقد خيار بيع، وذلك فور شرائه للسهم ونفترض من ناحية أخرى أن المستثمر قد قام بشراء عقد خيار بيع، وذلك فور شرائه للسهم، يعطيه الحق في بيع السهم المحرر بسعر التنفيذ المحدد في العقد (خمسون دولار، أي بذات السعر الذي اشترى به السهم)، وتاريخ تنفيذ هو ذاته التاريخ المقرر أن يباع فيه السهم،

¹ - بلعزوز بن علي، إستراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد 07، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، رorque، 2009، 2010، ص 339.

² - بلعزوز بن علي، المرجع السابق، ص 339.

³ - المرجع نفسه، ص 339.

⁴ - المرجع نفسه، ص 339.

مقابل مكافأة قدرها ثلاثة دولارات، هنا يصبح المستثمر مالكا لمحفظة تتكون من سهم وعقد خيار يتم تصفية كل منهما في سوق مستقل¹.

3-2- معيار كفاية رأس المال وفق اتفاقيات بازل (1-2-3)

جاءت اتفاقيات بازل الثلاثة بتعديلات خاصة بكفاية رأي المال في البنوك على النحو التالي:

3-2-1- التعديلات التي أجريت على معيار كفاية رأس المال وفق بازل 1

في بداية التسعينات وخاصة في نهايتها عند وقوع الأزمة المالية الآسيوية عام 1997 ظهرت الحاجة إلى إعادة النظر في اتفاقية بازل الكفاية رأس المال، وأن الأمر قد يتطلب أكثر من مجرد مواجهة مخاطر الائتمان التي يمكن أن يتعرض لها البنك، فلابد من ضمان استقرار النظام المالي والمصرفي ككل فضلا عن أن المخاطر التي تواجهها البنوك تجاوز مخاطر الائتمان إلى مخاطر أخرى².

حيث اقترحت لجنة بازل للرقابة المصرفية عام 1993 إدخال بعض التعديلات على أسلوب حساب معيار كفاية رأس المال ليغطي مخاطر السوق، بالإضافة إلى تغطية المخاطر الائتمانية ومخاطر الدول، وتقضي هذه التعديلات إلى إضافة شريحة ثالثة لرأس المال للشريحتين القائمتين والتي تتمثل في القروض المساندة لأجل سنتين على أن تستخدم لتغطية مخاطر السوق فقط³.

وفي عام 1995 وافقت لجنة بازل على إصدار مجموعة من المقررات التي تضمنت إدراج مخاطر السوق في حساب الحد الأدنى المعيار كفاية رأس المال، وكذا السماح للبنوك بوضع نماذج داخلية نماذج القيمة المعرضة للخطر (لتحديد رأس المال اللازم لمواجهة مخاطر السوق والتي قد تختلف من بنك لآخر، إذ أن الهدف من وضع هذه التعديلات هو توفير الضمانات الرأسمالية الصريحة والمحددة ضد مخاطر الأسهم (السوق) التي تواجهها البنوك أثناء ممارسة أنشطتها التجارية⁴.

وأخيرا أصدرت لجنة بازل سنة 1996 الاتفاقية الخاصة باحتساب كفاية رأس المال لمواجهة مخاطر السوق العراف 2013 ، صفحة (90)، وذلك بعد تكوين ثلاثة شرائح لرأس المال حيث أصبح من الضروري عند حساب نسبة رأس المال الإجمالية للبنك التجاري أن تكون هناك صلة رقمية بين

¹ - بلعوز بن علي، المرجع السابق، ص 340.

² - صندوق النقد العربي، إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، المرجع السابق، ص 14.

³ - لعراف فائزة، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة (مع إشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص 90.

⁴ - شاكور حمزة، دور أصحاب الودائع في تعزيز انضباط سوق المصارف الإسلامية -دراسة تطبيقية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2021/2022، ص 24.

مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية في 125 ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة والمجموعة لأغراض مقابلة مخاطر الائتمان وعليه تصبح صيغة كفاية رأس المال بعد إدخال المخاطر السوقية في حساب معيار كفاية رأس المال في البنوك كما يلي¹:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال (الأولى الشريحة + الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطرة السوقية} \times 12.5} \leq 8\%$$

علما أنه يجب أن تتوفر في الشريحة الثالثة (القروض المساندة) الشروط التالية²:

- يجب ألا تقل فترة استحقاق القروض المساندة عن سنتين، وأن تكون في حدود 250% من رأس مال البنك؛
- يجب أن تكون صالحة للتغطية المخاطر السوقية فقط بما فيها مخاطر الصرف؛
- يجوز استبدال عناصر الشريحة الثانية (رأس المال المساند) بالشريحة الثالثة (القروض المساندة) من رأس المال وذلك في حدود 250%؛
- الخضوع لنص التجميد الذي ينص على عدم جواز دفع فوائد أو أصل الدين إذا كان ذلك سيؤدي إلى خفض رأى مال البنك دون الحد المطلوب؛
- أن تكون الشريحة الأولى رأس المال أكبر من أو تساوي كلا من الشريحة الثانية والثالثة.

3-2-2- الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وفق اتفاقيات بازل 2:

يستند معيار كفاية رأس المال حسب هذه الاتفاقية إلى مبدأ أن مستوى رأس مال البنك ينبغي أن يكون مرتبطاً بالمخاطر التي قد يتعرض لها، وبموجبها تم إدراج مخاطر التشغيل في حساب كفاية رأس المال، حيث أصبح قياسها يعتمد على ثلاث أنواع للمخاطر: مخاطر الائتمان مخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية مع استخدام عدد من النماذج لقياس أي نوع من هذه المخاطر³.

¹ - عياش زبير، اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي، مجلة العلوم الإنسانية، 2011/2012، ص 107.

² - شاكركمزة، المرجع السابق، ص 25.

³ - عريس عمار، بحوصي مجدوب، تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، 2017، ص 104.

يرتكز الإطار الجديد لكفاية رأس المال على المبادئ التي أرساها اتفاق بازل 1 إلا أنه يعتبر أكثر شمولاً في معالجة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، فهو يقدم طرق ومداخل تتراوح بين البسيط والمعقد بالنسبة لمنهجيات قياس المخاطر.

تقوم هذه الدعامات على ثلاثة عناصر أساسية هي: إدخال بعض التعديلات على أساليب قياس مخاطر الائتمان مقارنة باتفاق بازل 1 واستحداث أسلوب جديد مباشر للتعامل مع المخاطر التشغيلية، بالإضافة إلى كل من مخاطر السوق ومخاطر الائتمان المتضمنة في اتفاقية بازل 1¹. إذ أنه بموجب هذه الركيزة يتم احتساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التنظيمي لمخاطر الائتمان وفقاً لطريقتين بديلتين هما المنهج المعياري والمنهج القائم على التصنيفات الداخلية، ويعتمد قياس مخاطر الائتمان على التصنيفات المقامة من مؤسسات تقييم الائتمان الخارجية.

ولقد أبقى اتفاق بازل 2 على نسبة الحد الأدنى لكفاية رأس المال (8%) كما ورد في بازل 1 إلا أنه سمح للبنوك بوضع نماذج داخلية لتحديد رأس المال اللازم لمواجهة مخاطر السوق والتي تختلف باختلاف البنوك، كما منحها الحرية في اختيار أسلوب بسيط أو معه في قياس هذه المخاطر، ومنها إصدار دين متأخر قصير الأجل ليدخل ضمن الشريحة الثالثة لرأس المال وذلك لمواجهة بعض مخاطر السوق²، ومنه تبين لنا هذه الدعامات كيفية حساب متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، ويتم حساب معدل كفاية رأس المال وفق بازل 2 من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{مخاطر الائتمان} + \text{مخاطر السوق} + \text{المخاطر التشغيلية}}$$

ورغم أن الإطار الجديد للاتفاقية لم يرفع الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال عن المستويات السابقة (8%) إلا أن إدراج نوع جديد من المخاطر (المخاطر التشغيلية) يؤدي بذاته إلى زيادة كبيرة في مجمل متطلبات رأس المال، وحتى تصل البنوك إلى هذا المعدل أو نحافظ عليه. يجب عليها العمل باستمرار على زيادة رؤوس الأموال في ظل التزايد المستمر للمخاطر التي تتعرض لها. كما يتطلب الوصول لمعدل كفاية رأس المال قياس كل من مخاطر الائتمان، مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

¹ - بريش عبد القادر، إدارة المخاطر المصرفية وفقاً لمقررات بازل 2 و3 ومتطلبات تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي العالمي ما بعد الأزمة المالية العالمية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29، 2013، ص 36.

² - جعفر حسن البشير آدم، إبراهيم فضل المولي، معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ودوره في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد 01، 2015، ص 96.

3-2-3- مقررات اتفاقية بازل 3 في كفاية رأس المال:

تطمح اتفاقية بازل الثالثة الجديدة التي طورتها لجنة بازل للرقابة البنكية إلى تعزيز صلابة الأنظمة البنكية من خلال معالجة العديد من العيوب التي كشفت الأزمة المالية العالمية النقاب عنها، حيث تطرح معايير جديدة لرأس المال والمديونية والسيولة لتقوية قدرة القطاع البنكي في التعامل مع الضغوط الاقتصادية والمالية وتحسين إدارة المخاطر وزيادة الشفافية وستكون مساهمتها كبيرة في الاستقرار المالي والنمو على المدى الطويل .

3-2-3-1- الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل

تمحورت أهم الإصلاحات التي جاءت بها اتفاقية بازل الثالثة في النقاط التالية¹ :

– الزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف " برأس المال الأساسي " وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4.5% على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة ب 2 % وفق اتفاقية بازل

– تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2.5% من الأصول، أي أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليلعب نسبة 7%، وفي حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن 7% يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيوداً على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيهم، ورغم الصرامة في المعايير الجديدة إلا أن المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير والتي قد تصل إلى عام 2019 جعلت البنوك تنفس الصعداء.

وبموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين 0 و 2.5% من رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين)، مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الفروض والاستثمار جنباً إلى جنب مع توافر نسبة محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء.

¹ – مجلة إضاءات مالية، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، الكويت، ديسمبر 2012، السلسلة الخامسة، العدد 5، ص 5.

- رفع معدل المستوى الأول مرتبين 4% إلى 6% وعدم احتساب الشريحة الثالثة لكفاية رأس المال. ومن المفترض أن يبدأ العمل تدريجياً بهذه الإجراءات اعتباراً من يناير 2013 وصولاً إلى بداية العمل بها عام 2015 وتنفيذها بشكل نهائي عام 2019.

تشمل هذه الحزمة من الإصلاحات أيضاً اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة لا زلت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة دول مجموعة العشرين، حيث سيتعين على البنوك تقديم أدوات أكبر للسيولة، مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات الحكومية.

3-2-3 محاور اتفاقية بازل 3 في كفاية رأس المال

تتكون اتفاقية بازل 3 من خمسة محاور هي:

- ينص المحور الأول للاتفاقية الجديدة على تحسين نوعية وبنية وشفافية رساميل البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي مقتصرًا على رأس المال المكتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافاً إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها. أما رأس المال المساند فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة الخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على البنك، وأسقطت بازل 3 الكل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملاً بالاتفاقات السابقة.

- تشدد مقترحات لجنة بازل في المحور الثاني على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر المذكورة، وكذلك العملية الخسائر الناتجة عن إعادة تقسيم الأصول المالية على ضوء التقلبات أسعارها في السوق.

- التدخل اللجنة بازل في الطور الثالث نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي وهي تهدف لوضع حد أقصى للتزايد نسبة الديون في النظام البنكي، وهي نسبة بسيطة، كما أن المخاطر التي لا تستند إلى نسبة الرفع المالي من متطلبات رأس المال على أساس المخاطر، وهي تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ، وتعمل كمعيار إضافي موثوق المتطلبات المخاطر الرئيسية¹.

¹ - مجلة إضاءات مالية، المرجع السابق.

– يهدف المحور الرابع إلى المؤول دون إتباع البنوك سياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب فتزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار، وتمتتع أيام الركود عن الإقراض فتعمل الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني.

– يعود المحور الخامس المسألة السيولة، والتي تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها، ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، والمقترح اعتماد نسبتيين الأولى هي نسبة تغطية السيولة (LCR) والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية التغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوما، أما النسبة الثانية فهي القياس السيولة المتوسطة وطويلة الأمد، والهدف منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها.

3-2-3-3- تأثيرات وملاحظات لجنة بازل على البنوك الجزائرية:

لقد أثرت لجنة بازل تأثير مباشر وفعال على البنوك الجزائرية وسير عملها.

أ- تأثيرات لجنة بازل على البنوك الجزائرية :

في الجزائر حددت التعليمات رقم 94/74 الصادرة في 29 نوفمبر 1994م معظم المعدلات المتعلقة بقواعد الحيلة والحذر المعروفة عالميا، وأهمها تلك المتعلقة بكفاية رأس المال. فقد فرضت هذه التعليمات على البنوك الالتزام بنسبة ملاءة الرأس المال أكبر أو تساوي 8 % تطبق بشكل تدريجي مراعاة للمرحلة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري نحو نظام اقتصاد السوق، وحددت آخر أجل لذلك نهاية ديسمبر 1999م، وذلك وفق المراحل الآتية:

- 4% مع نهاية شهر جوان 1995.
- 5% مع نهاية شهر ديسمبر 1996.
- 6% مع نهاية شهر ديسمبر 1997.
- 7% مع نهاية شهر ديسمبر 1998.
- 8% مع النهاية شهر ديسمبر 1999.

وقد حددت المادة 5 من التعليمات السابقة كيفية حساب رأس المال الخاص للبنك في جزئه الأساسي، بينما حددت المواد 6 و 7 العناصر التي تحب ضمن رأس المال التكميلي للبنك، ومجموع هذين الجزأين يشكل رأس المال الخاص للبنك، بينما بينت المادة 8 من التعليمات مجموع العناصر التي يتوفر فيها عنصر المخاطرة.

ب- ملاحظات حول تأثير اتفاقيات بازل على النظام البنكي الجزائري

يمكن تسجيل الملاحظات التالية حول تأثير اتفاقيات بازل على النظام البنكي الجزائري¹:

– بالنسبة لاتفاقية بازل الأولى فقد تأخر تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية إلى نهاية سنة 1999 م، وذلك كما نصت عليه التعليمية رقم 74-94، بينما حددت لجنة بازل آخر أجل لتطبيقها بنهاية سنة 1992م، كما أن هذه اللجنة منحت للبنوك فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات للالتزام بمعياريها، وذلك تماشياً مع الفترة الانتقالية التي يمر الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق الحر والتطبيق المتدرج للإصلاحات الاقتصادية منذ بداية التسعينات.

– إن تأخر البنوك الجزائرية في الالتزام بمعايير اتفاقية بازل 2 وقيام البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر بذلك في الأجل المحدد.

– إن التزام البنوك الجزائرية باتفاقيات بازل خاصة الثانية منها سيؤدي إلى كسب الاعتراف الدولي بها ، كما أن ذلك يعتبر خطوة هامة في سبيل تأهيل القطاع البنكي الجزائري بما يتماشى وظروف الانفتاح على العالم الخارجي، خاصة بعد إمضاء الجزائر الاتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وقطعها الأشواط متقدمة في مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

¹ - بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 10.

خلاصة الفصل:

يعمل المستثمر على تجنب المخاطر ولن يرضى بقبول أي مستوى منه إلا إذا توقع الحصول على عائد كافٍ للتعويض عن هذا الخطر، معنى ذلك أنه يجب أن تتوقع أن يفاضل المستثمرين بين مستويات الخطر المختلفة الاختيار المستوى المقبول من وجهة نظرهم على أمل تحقيق أقصى مستوى من العائد، وبالتالي يمكن القول بأن جميع المستثمرين يرغبون في تعظيم العائد ولكنهم يختلفون فيما بينهم فيما يخص بمستوى الخطر المقبول و باعتبار أن العلاقة بين العائد والمخاطرة هي طردية، بحيث لا يتحمل المستثمر أي جزء من المخاطرة إلا إذا حصل على زيادة مقبولة في معدل العائد، وتتوقف درجة العوائد والمخاطر على نوعية وطبيعة المستثمر ومقدار الإشباع الذي يرغب تحقيقه، من خلال تقديره للعائد المتوقع الحصول عليه والذي يخلق لديه الرضا وفقا لدرجة الخطر المقبولة من قبله.

الفصل الثاني

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري

BNA

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل الأول إلى الجوانب النظرية المتعلقة بمفاهيم العائد والمخاطرة في المؤسسات المالية، ينتقل هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي من الدراسة، والذي يهدف إلى تحليل العلاقة بين مؤشرات الربحية والمخاطر في البنك الوطني الجزائري، ومدى تأثيرها على مؤشر كفاية رأس المال باعتباره مقياساً رئيسياً لاستقرار البنك المالي، وقد تم اختيار البنك الوطني الجزائري نظراً لطابعه العمومي ودوره المهم في تمويل الاقتصاد الوطني، إضافة إلى توفر البيانات المالية المتعلقة به خلال فترة الدراسة، يشمل التحليل مؤشرات مالية رئيسية، مثل مؤشرات العائد (هامش الربح، العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية)، ومؤشرات المخاطر (مخاطر رأس المال، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة)، إلى جانب كفاية رأس المال كمؤشر تابع يعكس تفاعل تلك المؤشرات وتأثيرها المشترك على متانة المركز المالي للمؤسسة و ادائها المالي .

نسعى من خلال هذا الفصل إلى تقديم قراءة كمية ووصفية لهذه المؤشرات، مع تحليل تطورها خلال الفترة 2014-2023، والوقوف على طبيعة العلاقات فيما بينها، في سبيل اختبار الفرضيات المطروحة في الإطار النظري، وتقييم مدى قدرة البنك على تحقيق التوازن بين الأداء الربحي ومستوى المخاطرة، بما ينعكس على استدامة كفاية رأس المال.

1- البنك الوطني الجزائري BNA وخدماته

سننتظر في هذا المبحث إلى التعريف بالبنك الوطني الجزائري الذي يعتبر أحد أقدم البنوك في الجزائر وذلك من خلال التطرق إلى نشأة هذا البنك وتنظيمه، إضافة إلى أهم الخدمات التي يقدمها من خلال وكالة تيارت.

1-1- نشأة البنك الوطني الجزائري BNA

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها والتشريع التجاري والتشريع الذي يخص الشركات الخفية ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها.

على الرغم من أنها أسست على شركة وطنية برأسمال 20 مليون دج، إلا أن هذه الوضعية أدخلت بعض الشيء بمفهوم شركة الوطنية ذلك ومن خلال المادة السابعة سمح للجمهور بمساهمة في رأس المال بمعدل قدره 5% ويمكن أيضا أن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأسماله والذي أشرنا إليه أعلاه.

وتم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأسمال البنك بحلول عام 1970، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة حسب القانون الأساسي، فإن جميع البنك يسير من قبل رئيس مدير عام ومجلس إدارة من مختلف الوزارات ويعمل كبنك ودائع قصيرة وطويلة الأجل وتمويل مختلف حاجيات الاستغلال والاستثمارات لجميع الأعوان الاقتصاد لجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة التجارة، الزراعة... الخ، كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير والمساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة والمتوسطة الأجل.

وحتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأى بنك تجاري إلا أنه كانت له الحق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي والقروض وهذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال. في 16 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم، تسير وفقا لقوانين 88-01 و 88-04 لـ 12 جانفي 1988 وقانون 88-119 لـ 21 جوان 1988 وقانون 88-177 لـ 18 سبتمبر 1988 وبالقانون التجاري، وبقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري وبالاختصار "ب و ج و" بقي المقر الاجتماعي بالجزائر بـ 8 شارع شيعفارة وحددت مدته بـ 99 سنة ابتداء من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري.

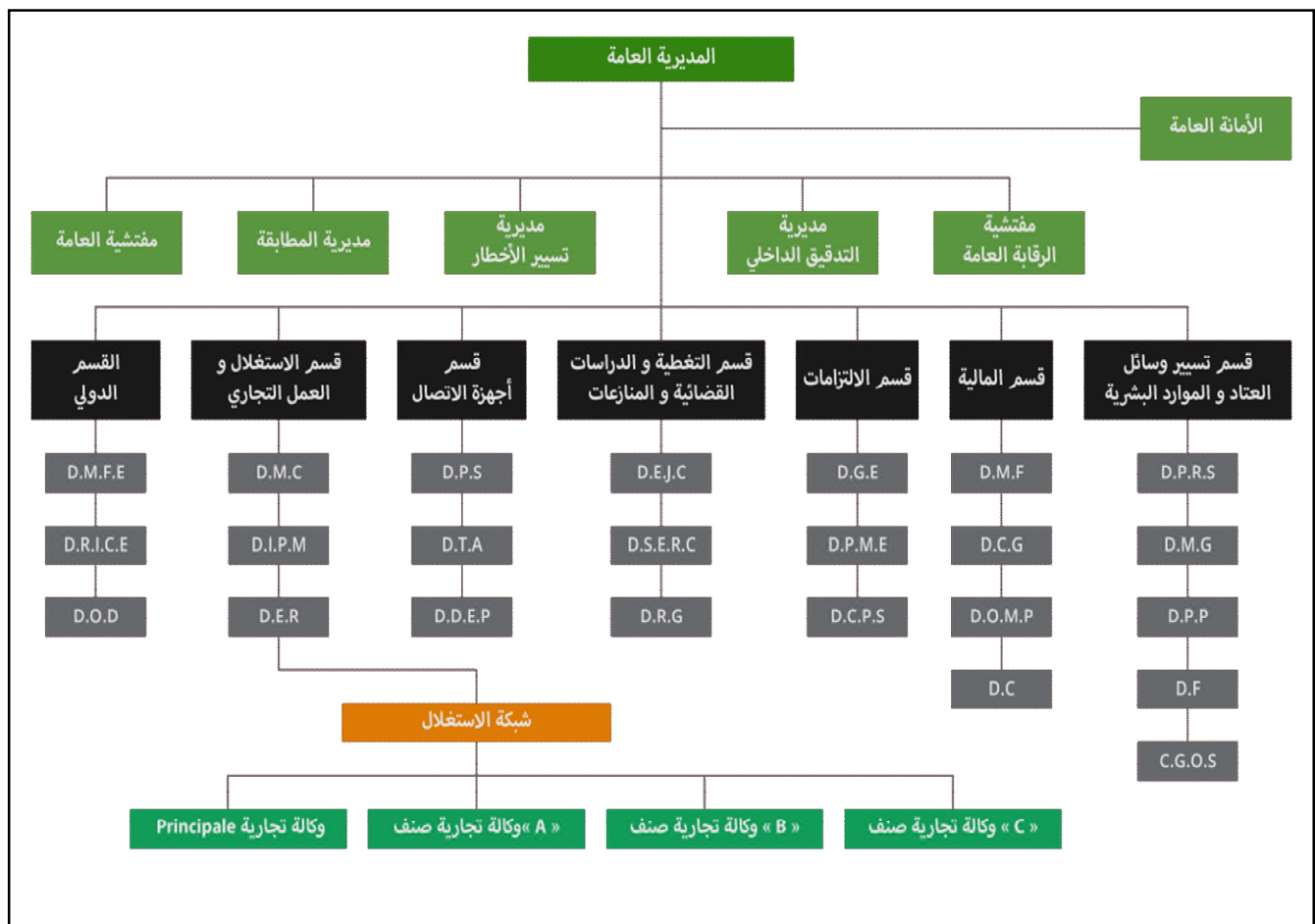
في شهر جوان 2009 تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري وذلك بإصدار 27000 سهم جديد يحمل كل سهم قيمة 01 مليون دينار جزائري تم اكتتابها وشرائها من قبل الخزينة العمومية¹.

نهاية سنة 2023 تم رفع رأسمال البنك إلى 213.6 مليار دينار جزائري.

1-2- الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري

يتكون البنك المركزي الوطني الجزائري من عدة أقسام وفروع يمكن عرضها من خلال الهيكل التنظيمي التالي:

الشكل (1-2): الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري



الهيكل الملحقة بقسم الالتزامات

DGE: مديرية المؤسسات الكبرى

DPME: مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

DCPS: مديرية القروض للأفراد والقروض الخاصة

الهيكل الملحقة بقسم المالية

الهيكل التابعة للقسم الدولي

DMFE: مديرية التحركات المالية مع الخارج

DRICE: مديرية العلاقات الدولية والتجارة الخارجية

DOD: مديرية العميات المستندية

الهيكل الملحقة بقسم الاستغلال والعمل التجاري

¹ - الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري <http://www.bna.dz> بتاريخ: 2025/05/02 على الساعة 12:27

DER: مديرية تأطير الشبكات	DC: مديرية المحاسبة
DMC: مديرية التسويق و الاتصال	DOMP: مديرية تنظيم المناهج و الإجراءات
DIPM: مديرية وسائل الدفع و النقد	DCG: مديرية مراقبة التسيير
الهيكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام	DMF: مديرية السوق المالي
DDEP: مديرية تطوير الدراسات و المشاريع	الهياكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد و الموارد البشرية
DTA: مديرية التكنولوجيات و الهندسة	DPRS: مديرية الموظفين و العلاقات الاجتماعية
DPS: مديرية الإنتاج و الخدمات	DMG: مديرية الوسائل العامة
الهيكل الملحقة بقسم التغطية و الدراسات القانونية و المنازعات	DPP: مديرية المحافظة على التراث
DSERC: مديرية المتابعة و التغطية وتحصيل القروض	DF: مديرية التكوين
DEJC: مديرية الدراسات القانونية و المنازعات	CGOS: مركز تسيير الخدمات الاجتماعية
DRG: مديرية تحصيل الضمانات	

المصدر: موقع البنك الوطني الجزائري على الانترنت <http://www.bna.dz> بتاريخ:

2025/05/02 على الساعة 12:27

1-3- إحصائيات البنك الوطني الجزائري وخدماته

سنتعرف في هذا المطلب على إحصائيات رسمية حول البنك الوطني الجزائري من خلال التطرق إلى النتائج المالية والتجارية لهذا المصرف إلى غاية 2023/12/31.

أولاً: إحصائيات مهمة عن البنك الوطني الجزائري إلى غاية 31 ديسمبر 2023، بعض الأرقام والإحصائيات حول البنك الوطني الجزائري إلى غاية تاريخ 2023/12/31¹.

- 277 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني؛
- 21 مديرية جهوية للاستغلال؛
- 180 موزع آلي الأوراق النقدية (DAB)؛
- 99 شباك آلي للبنك (GAB)؛
- أكثر من 5000 موظف؛
- المئات من المؤسسات لديها اشتراك في خدمة تبادل المعطيات الإلكترونية (EDI)؛
- 473.427 بطاقة بنكية؛
- 2.835.000 حساب للزبائن؛

¹ - الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري <http://www.bna.dz> بتاريخ: 2025/05/02 على الساعة 12:27

- 106.231 زبون مشترك في خدمة البنك عن بعد؛
- 7.656 جهاز دفع إلكتروني؛
- 34.428 عدد منخرطين في خدمة الدفع بدون تلامس؛

النتائج المالية:

- المنتج البنكي الصافي: 84.651 مليون دج؛
- الناتج الإجمالي للاستغلال: 60.180 مليون دج؛
- ناتج الاستغلال: 56986 مليون دج؛
- الناتج الصافي: 59206 مليون دج.

النتائج التجارية:

- الميزانية الإجمالية: 5641639 دج.
- إجمالي موارد الزبائن (دون احتساب العملة الصعبة) 1.866.679 مليون دج.
- وظائف الزبائن 1604714 مليون دج.
- جاري القروض العقارية 132398 مليون دج.
- جاري قروض المؤسسات: 153397 مليون دج.
- جاري قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة/الصناعات الصغيرة والمتوسطة: 179182 مليون دج.

2- الخدمات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري لزبائنه:

يقدم البنك الوطني الجزائري لزبائنه من أفراد، مهنيين وحرفيين ومؤسسات تشكيلة واسعة من الخدمات نلخصها فيما يلي¹:

2-1- الخدمات المقدمة للأفراد: وتضم ما يلي:

- خدمات الودائع، خدمات فتح حساب شيكي، حساب بالعملة الصعبة، وإصدار الشيكات.
- خدمات الإيداع، السحب، الدفع والتحويل بالدينار أو العملة الصعبة.

¹ - الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري <http://www.bna.dz> بتاريخ: 2025/05/02 على الساعة 12:27

- **خدمات نقدية:** وضع البنك الوطني الجزائري تحت تصرف زبائنه، الذين يملكون حساب شيكي، بطاقة السحب CIB والتي تسمح لهم بالقيام بسحب النقود في أي وقت (24/24 سا) و (7 أيام/7 أيام) وذلك على مستوى كل موزعات الصرف الآلي المختلفة.
- **خدمات المساعد:** يقوم البنك الوطني الجزائري بإسداء النصح والاستشارة لزبائنه، عن طريق أشخاص مكلفين بذلك على مستوى كل فرع من فروعهم، وذلك بتقديم حلول مكيّفة حسب حاجة كل زبون.
- **خدمات الادخار والتوظيف:** يضع البنك الوطني الجزائري أيضا تحت تصرف زبائنه دفترا للادخار وذلك لتسهيل عمليات سحب وإيداع النقود بالفائدة أو بدون فائدة حسب رغبة الزبون.
- **تمويل العقارات:** يخص هذا المنتج تمويل العقارات كالسكنات جديدة، سكنات قديمة، توسيع، بناء ذاتي.
- **تمويل السيارات:** يقوم البنك الوطني الجزائري بتمويل السيارات السياحية الموجهة للأفراد خدمة كراء، صناديق.
- **2-2- خدمات المقدمة للمؤسسات:** وتتمثل في الخدمات الودائع، فتح حساب جاري، حساب بالعملة الصعبة وإصدار الشيكات.
- خدمات المساعدة وتشمل إسداء النصح والاستشارة فيما يخص إنشاء، تطوير وتوسيع المؤسسات.
- خدمات الإدخار والتوظيف.
- **التمويلات:** وتضم:
 - تمويل الاستغلال عن طريق الصندوق (تمويل المواد الأولية، المنتجات النصف مصنعة، السلع الموجهة لإعادة البيع، تمويل المستحقات، تمويل مسبق للتصدير).
 - تمويل الاستثمارات.
 - التمويل من خلال الإمضاء (رهن المناقصة، كفالات ضمان الأداء، ضمان الدفعة المقدمة).
 - تمويل السيارات: وتشمل تمويل السيارات النفعية.
 - **خدمات على مستوى الدولي:** وتشمل:
 - تنظيم تدفقات التجارة الخارجية (الاعتماد المستندي للاستيراد، الاعتماد المستندي للتصدير، التسليم المستندي للاستيراد، التسليم المستندي للتصدير).
 - ضمانان دولية (للاسترداد والتصدير).

3- الأدوات المستخدمة لتقييم الأداء في البنوك

3-1- مؤشر الربحية: هو أداة مالية تستخدم لقياس قدرة البنك على تحقيق الأرباح من مواردها المتاحة تعكس هذه المؤشرات كفاءة الأداء المالي و تشمل:

نسبة هامش الربح: هو نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات، ويظهر مدى قدرة البنك على تحقيق أرباح من عملياته بعد تغطية التكاليف.

$$\text{نسبة هامش الربح} = \frac{\text{صافي الدخل/إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$$

3-2- مؤشرات العائد: تستخدم هذه المؤشرات لتقييم أداء المؤسسة من حيث الربحية على أساس رأس المال المستثمر أو حجم الأصول المستغلة ، ومن أبرز مؤشرات العائد:

3-2-1- العائد على حق الملكية ROE: يقيس مدى ربحية البنك مقارنة برأس المال المملوك للمساهمين، ويعبر عن مدى كفاءة استخدام الأموال الذاتية في توليد الأرباح.

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$$

3-2-2- العائد على الأصول ROA: هو نسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول ، ويعكس قدرة البنك على استغلال أصوله لتحقيق الأرباح.

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

3-3- مؤشرات المخاطرة: هي مؤشرات تقيس درجة تعرض البنك للمخاطر المالية المختلفة التي قد تؤثر على استقراره واستمراره، تستخدم لتقييم مدى قدرة البنك على مواجهة الأزمات أو الخسائر المحتملة، من أبرزها:

3-3-1- مخاطر رأس المال: تمثل مدى تعرض رأس مال البنك للمخاطر، وتظهر مدى كفايته لتغطية الخسائر المحتملة.

$$\text{مخاطر رأس المال} = \frac{\text{إجمالي حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

3-3-2- مخاطر الائتمان: تعبر عن احتمال عدم قدرة العملاء على سداد القروض، وهي مؤشر على وجود خسائر مالية مباشرة للبنك.

$$\text{مخاطر الائتمان} = \frac{\text{مخصصات خسائر القروض}}{\text{إجمالي القروض}}$$

3-3-3- مخاطر السيولة: تقيس قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل دون الحاجة إلى بيع الأصول أو الاقتراض.

$$\text{مخاطر السيولة} = \text{إجمالي القروض} / \text{إجمالي الودائع}$$

3-4- كفاية رأس المال : هو مؤشر يقيس مدى كفاية رأس المال الموجود بالبنك لتغطية المخاطر التي يتعرض لها، ويعكس مدى متانة المركز المالي للمؤسسة البنكية.

$$\text{كفاية رأس المال التقديرية} = \text{رأس المال التنظيمي} / \text{إجمالي الأصول}$$

4- تحليل وتفسير النتائج: قمنا بقياس هذه المؤشرات وتحليل النتائج:

4-1- حساب مؤشر الربحية

حساب هامش الربح:

$$\text{نسبة هامش الربح} = \text{صافي الدخل} / \text{إجمالي الإيرادات}$$

$$\text{صافي الدخل} = \text{النتيجة الصافية لسنة المالية.}$$

$$\text{إجمالي الإيرادات} = \text{إيرادات الاستغلال} + \text{عمولات (إيرادات)} + \text{إيرادات نشاطات أخرى.}$$

تطبق نفس العملية على باقي سنوات :

حساب هامش الربح لسنة 2023:

$$\text{صافي الدخل} = 50377632$$

$$\text{إجمالي الإيرادات} = 212358029 + 3448636 + 422931 = 216229596$$

$$\text{هامش الربح لسنة 2023} =$$

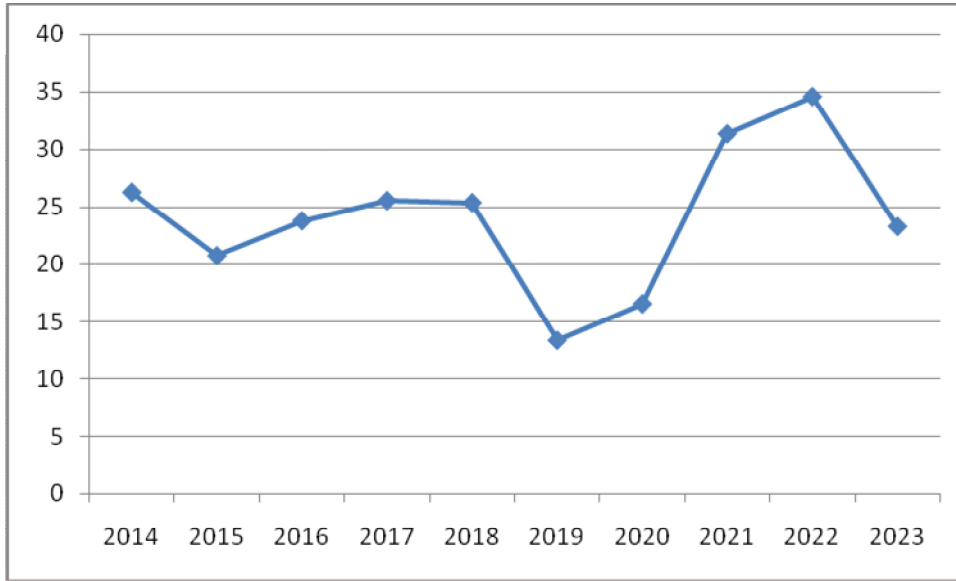
$$= \frac{50377632}{216229596} = 0.2329 = 23.29\%$$

الجدول (2-1): هامش الربح

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
هامش الربح %	26.24	20.74	23.78	25.53	25.35	13.41	16.57	31.32	34.55	23.29

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك الوطني الجزائري (2023/2014)

الشكل (2-2): هامش الربح



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك الوطني الجزائري (2023/2014)

التعليق على الجدول: نلاحظ من خلال قراءة نتائج الجدول تذبذبا في مؤشر هامش الربح في الفترة المدروسة بين 2014-2023، حيث شهدت نسب هامش الربح تقلبات حادة بدأ بنسبة عالية 26.24% في 2014 ثم انخفض إلى 20.74% في سنة 2015 بسبب ضعف الطلب على القروض، وبدأ بالصعود في السنوات الموالية حتى سنة 2018 ثم شهد انهيار في سنة 2019 بنسبة 13.41% بسبب زيادة مخصصات الديون المعدومة، ارتفاع قوي في سنة 2021 بنسبة 31.32% يعكس انتعاش مدعوم بالتحفيز الحكومي، ليصل إلى ذروته 34.55% في سنة 2022 بفضل التحكم الجيد في التكاليف والإيرادات وارتفاع أسعار الفائدة ، بينما يشير إلى انخفاض في سنة 2023 بنسبة 23.29%، وهذا يشير إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي.

ويمكن تفسير ذلك بفعالية البنك في ضبط التكاليف والإيرادات ، وهو ما انعكس إيجاباً على

مستوى أدائه الربحي .

4-2- مؤشرات العائد :

4-2-1- العائد على حق الملكية ROE :

العائد على حقوق الملكية = النتيجة الصافية / إجمالي حقوق الملكية

النتيجة الصافية = النتيجة الصافية لسنة المالية.

إجمالي حقوق الملكية = رأس المال + الاحتياطات + فارق إعادة التقييم.

حساب العائد على حقوق الملكية ROE لسنة 2023 :

النتيجة الصافية = 50377632

إجمالي حقوق الملكية = 14117206+208142344+150000000 = 372259550

عائد على الحقوق الملكية ROE لسنة 2023 =

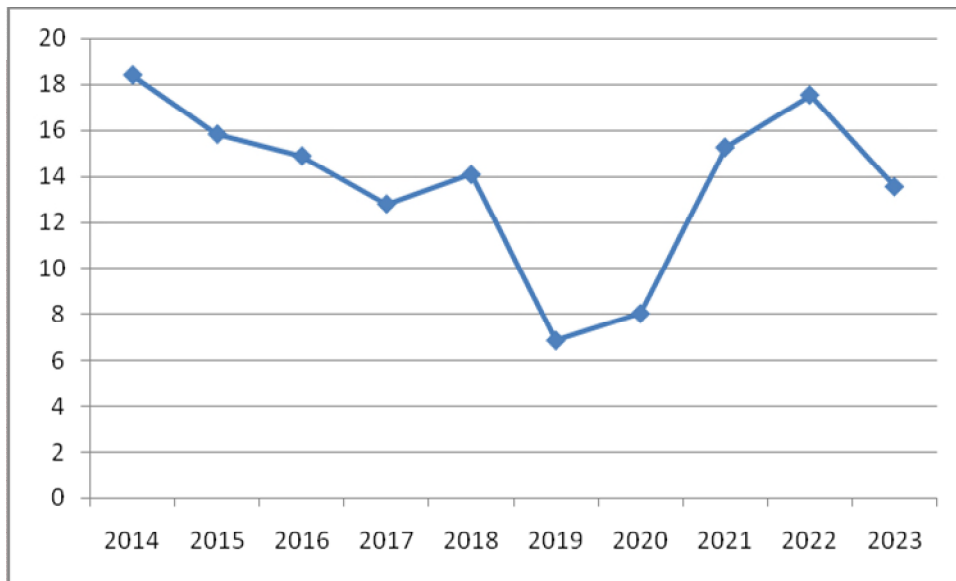
$$0.1353 = \frac{50377632}{372259550} = 13.53\%$$

الجدول (2-2): العائد على الحقوق الملكية

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
ROE%	18.38	15.81	14.87	12.77	14.06	06.84	08.01	15.24	17.51	13.53

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك الوطني الجزائري (2023/2014)

الشكل (2-3): العائد على الحقوق الملكية



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك الوطني الجزائري (2023/2014)

التعليق على الجدول: نلاحظ من خلال قراءة نتائج الجدول أن نسب مؤشر العائد على حق الملكية غير مستقرة في الفترة المدروسة 2023-2014، نرى أن في سنة 2014 كانت بنسبة 18.38% وهي أكبر نسبة في الفترة المدروسة، ومن ثم شهد انخفاض تدريجي في سنة 2015 بنسبة 15.81% و 14.87% في سنة 2016 مما يدل على تراجع ربحية رأس المال.

استمر هذا الانخفاض في سنة 2017 مع تحسن طفيف في سنة 2018 ومن ثم تراجع بشكل حاد إلى نسبة 06.84% في سنة 2019، ما يعكس ضعفا في العوائد أو ارتفاع رأس المال دون أرباح مقابلة له، ثم تحسن المؤشر قليلا في سنة 2020 وبدأ بارتفاع ملحوظ في السنوات 2021 و 2022 حيث

حقق في سنة 2022 نسبة جيدة 17.51% وما يشير إلى تعافي الأرباح، أما سنة 2023 شهدت انخفاضا طفيفا.

4-2-2- العائد على الأصول ROA :

العائد على الأصول = النتيجة الصافية / إجمالي الأصول

النتيجة الصافية = النتيجة الصافية لسنة المالية.

إجمالي الأصول = مجموع الأصول

حساب العائد على الأصول ROA لسنة 2023 :

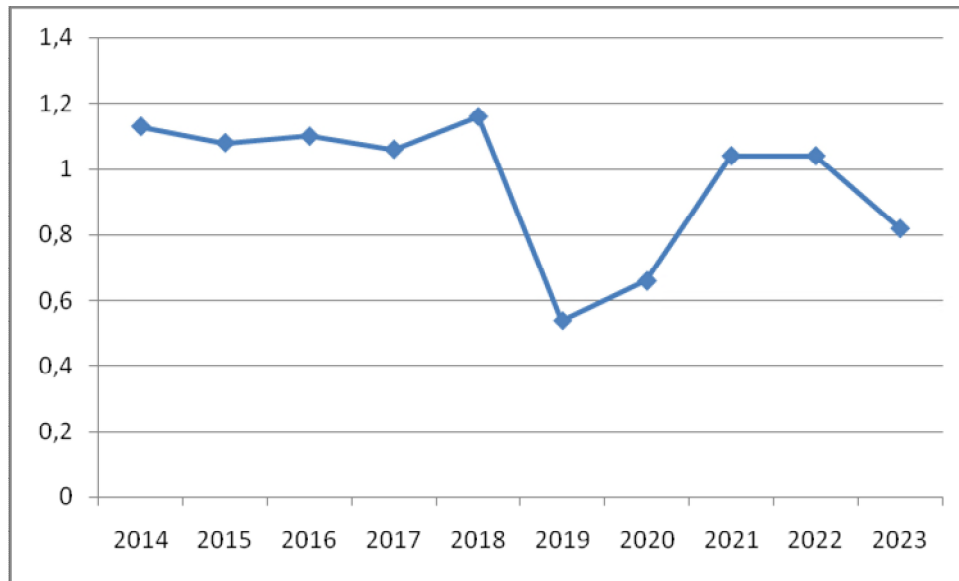
$$0.0082 = 0.82\% = \frac{50377632}{6106310493}$$

الجدول (2-3): العائد على الأصول

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
%ROA	01.13	01.08	01.10	01.06	01.16	00.54	00.66	01.04	01.04	00.82

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك الوطني الجزائري (2023/2014)

الشكل (2-4): العائد على الأصول



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك الوطني الجزائري (2023/2014)

التعليق على الجدول : نلاحظ من خلال قراءة نتائج الجدول أن هذا المؤشر حافظ على استقرار نسبي في الفترة بين سنة 2014 وسنة 2018 بنسبة 01.13% و 01.16% على التوالي، مما يدل على أن البنك استغل الأصول للحصول على كفاءة معتدلة، في سنة 2019 انخفض المؤشر بشكل حاد ما يشير إلى ضعف واضح في تحقيق الأرباح مقارنة بحجم الأصول، ثم عاد للتحسن تدريجيا في سنة 2020

بنسبة 00.66%، ثم ارتفع بالتساوي في السنوات 2021 و 2022 إلى 01.04%، لكنه انخفض مرة أخرى في سنة 2023 بنسبة 00.82%، نفس هذا التغيير على أن البنك خلال بعض السنوات عرف تحسناً في هيكلية وتوزيع أصوله، مما انعكس على كفاءة استثمارها بالإيجاب، في حين سجلت سنوات أخرى اختلالات في توزيع الأصول وضعفاً في مردودية استثماراته.

4-3- مؤشرات المخاطرة:

4-3-1- مخاطر رأس المال :

مخاطر رأس المال = إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول

إجمالي حقوق الملكية = رأس المال + الاحتياطات + فارق إعادة التقييم.

إجمالي الأصول = مجموع الأصول

حساب مخاطر رأس المال لسنة 2023 :

لدينا إجمالي حقوق الملكية (محسوب سابقاً) وكذلك إجمالي الأصول.

مخاطر رأس المال لسنة 2023 =

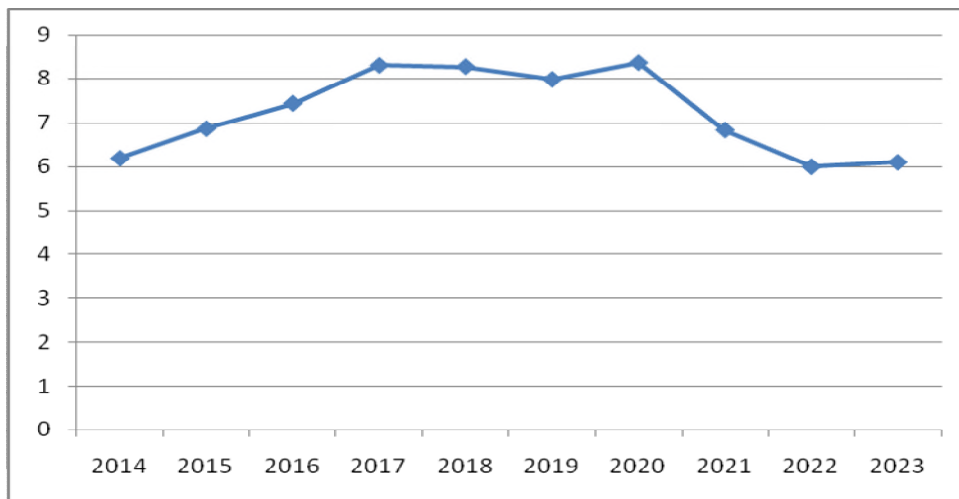
$$0.0609 = \frac{372259550}{6106310493} = 0.0609\%$$

الجدول (2-5): مخاطر رأس المال

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
مخاطر رأس المال %	06.18	06.86	07.43	08.29	08.26	07.97	08.35	06.83	05.99	06.09

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك الوطني الجزائري (2023/2014)

الشكل (2-4): مخاطر رأس المال



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على قوائم المالية لبنك الوطني الجزائري (2023/2014)

التعليق على الجدول: نلاحظ من خلال قراءة نتائج الجدول أن هذا المؤشر عرف تقلبات واضحة في سنوات الدراسة، بداية في سنة 2014 كانت النسبة 06.18% ثم نلاحظ ارتفاعا في سنة 2015 بنسبة 06.86%، وواصل ارتفاع إلى نسبة 07.43% في سنة 2016، واستقر تقريبا في سنتين 2017 و 2018 بنسبة 08.29% و 08.26% على التوالي، كما شهد انخفاض قليلا في سنة 2019 بنسبة 07.97%، قبل أن يرتفع إلى أعلى نسبة له في سنة 2020 بنسبة 08.35% وبعدها من 06.83% في سنة 2021 إلى 05.99% في 2022 بدأت مخاطر في تراجع ثم ارتفعت قليلا في سنة 2023 إلى نسبة 06.09% نفس ذلك على أن زيادة رأس المال والاحتياطات تقوم بتقليل في هذا مؤشر.

4-3-2 مخاطر الائتمان:

مخاطر الائتمان : مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض.

حساب مخاطر الائتمان لسنة 2023:

مخصصات خسائر القروض = 64925297

إجمالي القروض = ديون على المؤسسات المالية + ديون على الزبائن .

إجمالي القروض = 592448142 + 1805305216 = 2397753358

مخاطر الائتمان لسنة 2023 =

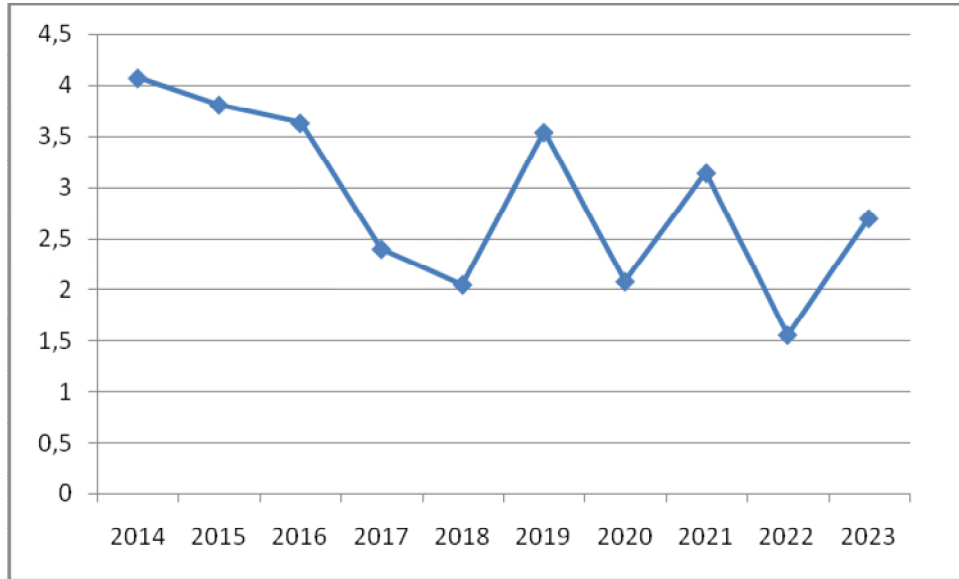
$$0.0270 = \frac{64925297}{2397753358} = 2.70\%$$

الجدول (2-5): مخاطر الائتمان

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
مخاطر الائتمان %	04.07	03.81	03.63	02.40	02.05	03.54	02.08	03.14	01.56	02.70

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على القوائم المالية لبنك الوطني الجزائري (2023/2014)

الشكل (2-6): مخاطر الائتمان



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك الوطني الجزائري (2023/2014)

التعليق على الجدول: نلاحظ من خلال قراءة نتائج الجدول عرف صعودا وهبوطا طيلة الفترة دراسة 2023-2014، بدأت هذه المخاطر بنسبة 04.07% في سنة 2014 وتراجعت تدريجيا بنسبة 03.81% في سنة 2015، وفي سنة 2016 كانت النسبة تقدر بـ 03.63% و 02.40% في سنة 2017، وفي سنة 2018 بلغت النسبة 02.05%، واصلت الانخفاض، لكن في سنة 2019 عادت للارتفاع إلى نسبة 03.54%، ثم انخفضت مجددا في سنة 2020 بنسبة 02.08% وارتفعت إلى 03.14% في سنة 2021 ثم انخفضت إلى نسبة 01.56% في سنة 2022 واستمرت في الانخفاض في السنة المالية 2023، ونفسر هذا التغير على أنه مرتبط بتدهور الوضع الاقتصادي العام مثل التضخم والبطالة.

4-3-3- مخاطر السيولة:

$$\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{اجمالي القروض}}{\text{اجمالي الودائع}}$$

* اجمالي القروض: ديون على المؤسسات المالية + ديون على الزبائن .

* اجمالي الودائع: ديون مالية للمؤسسات + ديون زبائن + ديون في شكل أوراق مالية .

حساب مخاطر السيولة لسنة 2023:

$$\text{اجمالي القروض} = 592448142 + 1805305216 = 2397753358$$

$$\text{اجمالي الودائع} = 890607702 + 2940934639 + 45408253 = 3876950594$$

مخاطر السيولة لسنة 2023 =

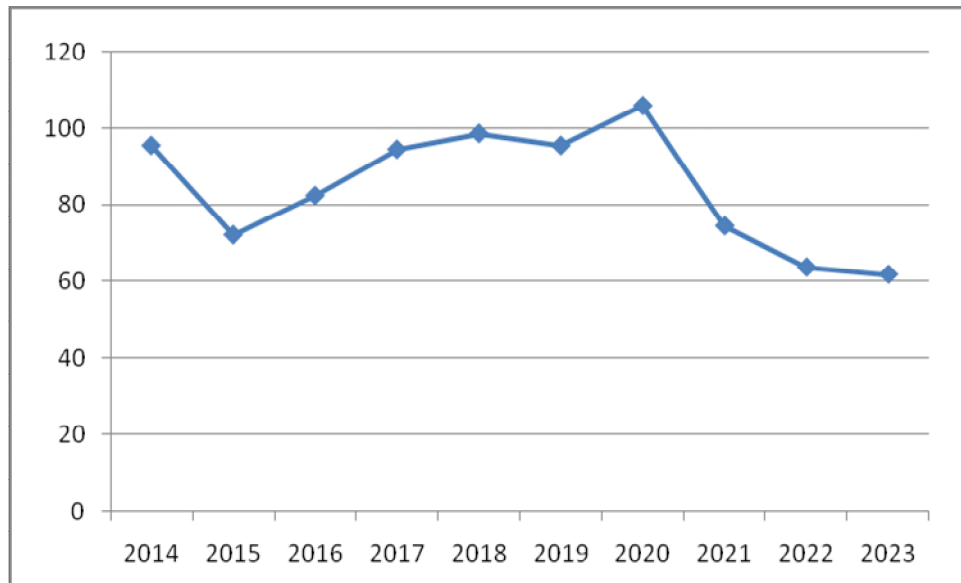
$$0.6184 = \frac{2397753358}{3876950594} = 61.84\%$$

الجدول (2-6): مخاطر السيولة

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
مخاطر السيولة %	95.48	72.10	82.36	94.50	98.61	95.48	105.85	74.44	63.71	61.84

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك الوطني الجزائري (2023/2014)

الشكل (2-7): مخاطر السيولة



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك الوطني الجزائري (2023/2014)

التعليق على الجدول: : نلاحظ من خلال قراءة نتائج الجدول أن هذا المؤشر سجل نسبة مرتفعة 95.48% في سنة 2014 وانخفضت في سنة 2015 بنسبة 72.10%، ثم شهد تصاعد في السنوات 2016 و 2017 حتى سنة 2018 بنسبة 98.61% ومن ثم انخفاض في سنة 2019 بنسبة 95.48% ثم ارتفعت جدا في سنة 2020 بـ 105.85% ثم شهد انخفاض في سنة 2021 بـ 74.44%، ونسبة 63.71% في سنة 2022، وواصل في انخفاض في السنة الأخيرة 2023 بـ 61.84% ونفسر هذا ارتفاع وانخفاض في السنوات الأخيرة ونربطه على أن بنك كان يحتفظ بنسبة مرتفعة من الأصول سائلة دون استثمارها والتراجع في الودائع أو سحب كبير من العملاء، وهذا دليل على النسبة المرتفعة الذي شهدها هذا المؤشر 105.85% في 2020 بسبب السحب الكبير الذي حدث في جائحة الكوفيد 19، أما

في السنوات الأخيرة تحسن البنك بسبب تحسين في إدارة النقد ونرى أن بنك سيطر على السيولة وذلك لرجوع أمور إلى محلها.

4-4- كفاية رأس المال :

4-1- حساب كفاية رأس المال تقديريا:

بالصيغة التالية: كفاية رأس المال التقديرية = رأس المال التنظيمي / إجمالي الأصول

حساب كفاية رأس المال لسنة 2023 :

رأس المال تنظيمي = إجمالي رأس المال

الإجمالي الأصول = مجموع الأصول

رأس المال تنضيبي لسنة 2023 = 737739439

الإجمالي الأصول لسنة 2023 = 6106310493

كفاية رأس المال لسنة 2023 =

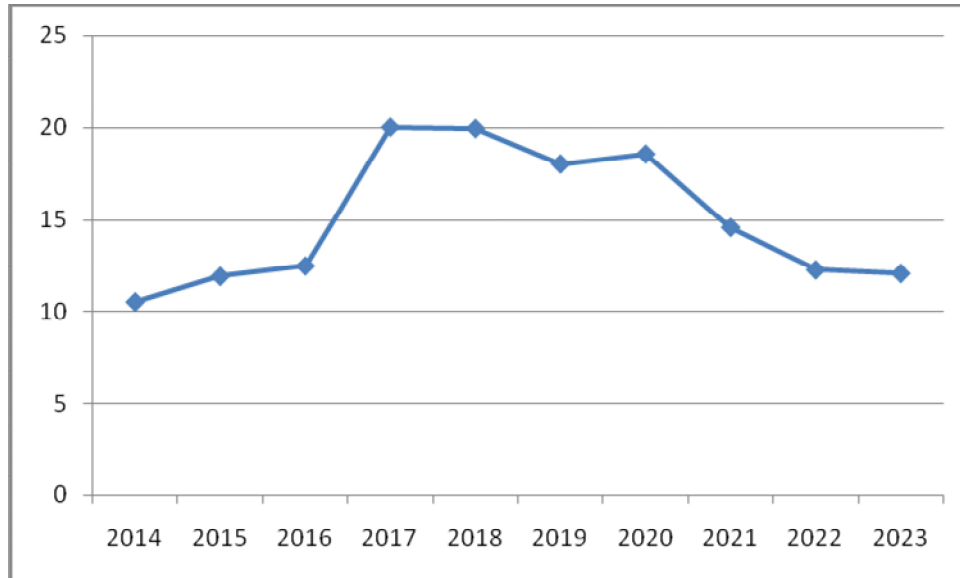
$$0.1208 = 12.08\% = \frac{737739439}{6106310493}$$

الجدول (2-7): كفاية رأس المال

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
كفاية رأس المال %	10.55	11.92	12.48	20.01	19.94	18.01	18.55	14.59	12.27	12.08

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك الوطني الجزائري (2023/2014)

الشكل (2-8): كفاية رأس المال



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك الوطني الجزائري (2023/2014)

التعليق على الجدول: نلاحظ من خلال قراءة نتائج الجدول أن مؤشر كفاية رأس المال عرف تطور ملحوظا خلال فترة دراسة 2014-2023، بدأ المؤشر في التحسن من سنة 2014 بنسبة 10.55% إلى 12.48% في سنة 2016 ثم بلغ ذروته في سنة 2017 بنسبة 20.01% واستقراره في سنة 2018 بنسبة 19.94% وهو ما يربطه بتحقيق أرباح جيدة واستقرار في مستوى المخاطر خاصة في انخفاض مخاطر الائتمان وتحسن نسبي في مؤشرات الربحية، غير أن هذا التصاعد لم يستمر إذ بدأ المؤشر في تراجع تدريجي من سنة 2019 بنسبة 18.01% واستمر في الانخفاض في سنة 2020 رغم ارتفاع بسيط ثم تراجع بوضوح في سنة 2021 بنسبة 14.59% ويمكن ربط هذا تراجع ب جائحة كوفيد 19 كذلك لأنها فرضت ضغوط مالية واقتصادية على النظام البنكي وواصل الانخفاض في سنوات 2022 و 2023 بنسبة 12.77% و 12.08% على التوالي، وهذا يعود إلى تأثير مؤشرات أخرى عليه، وأهمها ارتفاع مخاطر رأس المال والسيولة ونفسر على أن هذا المؤشر يتأثر بشكل مباشر بمستوى العوائد والمخاطرة .

4-2- خلاصة النتائج والتفسيرات:

أظهر تحليل الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2014-2023 تذبذبا في مؤشرات الربحية، التي تحسنت بعد سنة 2020 لكنها لم تحافظ على استقرارها، حيث تراجعت مجددا في سنة 2023، كما كشفت مؤشرات المخاطر عن مستويات مرتفعة، خصوصا في السيولة ورأس المال، رغم تحسن نسبي في مخاطر الائتمان، وقد أثرت هذه العوامل سلبا على كفاية رأس المال، التي تراجعت بعد بلوغها ذروتها في سنة 2017، ويتبين أن ارتفاع الربحية يدعم كفاية رأس المال، بينما يؤدي تصاعد المخاطر إلى إضعافها، مما يبرز ضرورة التوازن بين العائد والمخاطر لضمان الاستقرار المالي.

خلاصة الفصل:

لقد خصص هذا الفصل للجانب تطبيقي من دراستنا وتم تقديم نظرة عامة عن البنك الوطني الجزائري من حيث النشأة، النشاط، والدور الذي يؤديه في القطاع المصرفي الوطني وقد شكل هذا التعريف مدخلاً أساسياً لفهم الإطار الذي أُجريت فيه الدراسة التطبيقية، تم التطرق إلى تحليل مجموعة من المؤشرات المالية الرئيسية التي تعكس الأداء الفعلي للبنك خلال الفترة 2014-2023 شمل تحليل لمؤشرات الربحية ومؤشرات العائد والمخاطرة مع مؤشر كفاية رأس المال، وأهم ما توصل إليه هذا الفصل أن العلاقة بين العائد والمخاطر تأثر بشكل مباشر في تغيرات مؤشر كفاية رأس المال، مما يجعل العلاقة بينهما أساسية في استقراره المالي.

خاتمة

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة موجودة بين مؤشرات المخاطر المختلفة مثل مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، ومخاطر رأس المال ومؤشرات الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة من 2014 إلى 2023. تم تحليل كيف تؤثر هذه المخاطر على مؤشرات الربحية مثل هامش الربح، العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، إضافة إلى تقييم مدى كفاية رأس المال كعامل رئيسي لضمان استقرار البنك المالي.

تضمن الجانب النظري مراجعة شاملة لأدبيات العلاقة بين المخاطر والعائد، مع التركيز على أهمية إدارة المخاطر المتكاملة ودورها في تحسين كفاءة الأداء المالي. أما الجانب التطبيقي، فقد اعتمد على دراسة تحليلية للبيانات المالية للبنك الوطني الجزائري، بهدف تحديد طبيعة العلاقة بين مؤشرات المخاطر ومستوى العائد وتحليل أثرها على كفاية رأس المال.

أظهرت النتائج أن التوازن الأمثل بين مستويات المخاطر والعائد هو عامل حاسم في تحقيق الأداء المالي المستدام، حيث تلعب إدارة المخاطر دوراً جوهرياً في تحسين مؤشرات الربحية وتعزيز القدرة على تغطية المخاطر المختلفة، مما يعكس أهمية متابعة مؤشرات كفاية رأس المال لضمان استقرار البنك واستمراريته.

1/ اختبار الفرضيات:

الفرضية الرئيسية الأولى: تؤثر مستويات المخاطر والعائد بشكل مباشر على الأداء المالي للبنك، وهذه الفرضية مقبولة، وذلك بإثباتها بنتائج متحصل عليها حيث أن ارتفاع المخاطر، خصوصاً مخاطر الائتمان والسيولة، يقلل من الربحية ويزيد من خسائر المخصصات، بينما تحقيق عائد مرتفع يعزز من كفاية رأس المال ويضمن استدامة الأداء المالي، وهذا ما بينته النتائج التطبيقية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2023/2014

أ/الفرضية: تؤدي زيادة مخاطر السيولة إلى تراجع هامش الربح لدى البنك الوطني الجزائري، تم تأكيد هذه فرضية، بإثبات من بيانات متحصل عليها، أظهرت البيانات أن مخاطر السيولة بلغت ذروتها في 2020 (105.85%)، تزامناً مع انخفاض هامش الربح إلى 16.57%. في المقابل، انخفضت المخاطر إلى 63.71% في 2022، بينما ارتفع هامش الربح إلى 34.55%، هذا يؤكد وجود علاقة عكسية بين المؤشرين.

ب/ **الفرضية:** توجد علاقة عكسية بين مخاطر رأس المال والعائد على حقوق الملكية. **الإثبات:** في سنة 2020، بلغت مخاطر رأس المال 8.35%، تزامناً مع انخفاض ROE إلى 8.01%. أما في 2022، فانخفضت المخاطر إلى 5.99%، وارتفع ROE إلى 17.51% وبناءً على هذه النتائج، تؤكد الفرضية بوجود علاقة عكسية بين المؤشرين. **الفرضية الرئيسية الثانية:** تؤثر مؤشرات العائد والمخاطر على كفاية رأس المال في البنك الوطني الجزائري.

أظهرت النتائج أن كفاية رأس المال بلغت ذروتها في 2017 (20.01%) تزامناً مع مستويات جيدة للربحية ومخاطر منخفضة نسبياً. بينما تراجعت إلى 12.08% في 2023 مع انخفاض مؤشرات العائد وارتفاع بعض المخاطر.

وعليه، تؤكد الفرضية بوجود تأثير مشترك لمؤشرات العائد والمخاطر على كفاية رأس المال. **أ/ فرضية:** تؤثر كفاية رأس المال بشكل إيجابي على استقرار مؤشرات العائد في البنك. سجلت أعلى كفاية لرأس المال في سنة 2017 بنسبة 20.01%، وتزامن ذلك مع استقرار نسبي في هامش الربح و ROE و ROA أما في سنة 2023، تراجعت الكفاية إلى 12.08%، ورافقها انخفاض في مؤشرات العائد.

وبالتالي، تؤكد الفرضية بوجود تأثير إيجابي لكفاية رأس المال على استقرار الأداء الربحي للبنك.

ب/ **الفرضية:** كلما ارتفعت مؤشرات المخاطر، انخفضت كفاية رأس المال. عند تحليل البيانات، لوحظ أن كفاية رأس المال لم تتخفّض دائماً مع ارتفاع مؤشرات المخاطر على سبيل المثال، في سنة 2020، رغم تسجيل مستويات مرتفعة من مخاطر السيولة 105.85% ومخاطر رأس المال 8.35%، حافظت كفاية رأس المال على مستوى جيد 18.55%.

وبالتالي، بناءً على هذه المعطيات، نرفض الفرضية، ونستنتج أن العلاقة بين مؤشرات المخاطر وكفاية رأس المال ليست دائماً عكسية، بل قد تختلف حسب قدرة البنك على امتصاص المخاطر من خلال رأس مال قوي أو سياسات رقابية صارمة.

2- النتائج:

- خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ندرجها فيما يلي:
- تعتبر المخاطر المالية من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك والتي تؤثر بدورها على مركزها المالي من خلال تعرضها إلى خسائر غير متوقعة؛
 - يحظى كفاية رأس المال بأهمية بالغة من طرف البنوك والسلطات الرقابية وكل الأطراف المتعاملة مع البنوك ومدى قدرتها على حماية أموال المودعين والحفاظ على متانة وضع البنوك؛
 - ركزت لجنة بازل على معيار كفاية رأس المال وذلك من خلال تحديد حجم رأس المال ومقارنته بحجم الأصول المرجحة بأوزان المخاطر الائتمانية، وكذا مراجعة الحدود الدنيا لكفاية رأس المال وإدخال معايير جديدة، إضافة إلى تحسين الدعائم الثلاثة وذلك لتغطية نقائصه التي كشفتها الأزمة المالية 2008؛

- يعتمد البنك الوطني الجزائري على عدة مؤشرات من أجل تحديد السلامة المالية للبنك؛
- أظهرت الدراسة التطبيقية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2014-2023 أن هناك علاقة واضحة بين كفاية رأس المال والمؤشرات المالية، فقد تبين أن تحسن في مؤشرات الربحية ينعكس إيجابا على كفاية رأس المال؛
- العلاقة بين مؤشرات الربحية والمخاطر كانت عكسية في معظم السنوات كلما ارتفعت المخاطر تراجعت مؤشرات الربحية مما يؤكد على أهمية التوازن بين المؤشرات.

3- التوصيات والاقتراحات:

- من خلال ما تطرقنا له خلال دراستنا وبعد التعمق فيها، سنحاول وضع التوصيات التالية:
- القيام بدراسات تنبؤية للعوائد ومخاطر البنوك للفترات القادمة؛
 - ضرورة التأكيد على البنوك بالالتزام الصارم بالمتطلبات التنظيمية المتعلقة بكفاية رأس المال وإدارة مخاطرها، لأنها تؤثر على ربحية البنوك وعلى استمراريتها؛
 - الاستعمال العقلاني للموارد المتاحة لدى البنوك من أجل الحصول على أكبر عائد ممكن مقابل مخاطرة نوعا ما قليلة؛
 - قيام البنود بتدريب مستمر للموظفين حول كيفية التعامل مع المخاطر البنكية بهدف تقييمها بشكل فعال؛

- ضرورة وضع حدود دنيا لكفاية رأس المال يساعد البنك على امتصاص الخسائر، وتقليص حجم المخاطر التي يجب أن يأخذها في اعتباره؛

- يجب على الهيئات الرقابة التأكد من أن البنوك تتمتع بالسيولة اللازمة، وهذا ما أقرته بازل 3.

4- آفاق الدراسة:

بعد مناقشة أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة يمكن القيام بأبحاث مستقبلية تمثل امتداد لهذه الدراسة نذكر منها:

- أثر عوامل الاقتصاد الكلي على كفاية رأس المال في البنوك التجارية (دراسة حالة)؛

- أثر نظام الدفع الإلكتروني على العائد والمخاطر في البنوك الإسلامية؛

- واقع البنوك الإسلامية في الجزائر بين العائد والمخاطرة.

قائمة المصادر

والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

الكتب:

1. آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، 2012.
2. بشيري وبلعجور، إدارة مخاطر الائتمان للمحافظ الاستثمارية باستخدام تنويع ماركويتز دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية، 2016.
3. حمد محمود العجلوي، البنوك الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2008.
4. الخطيب سمير، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك -منهج علمي وتطبيق عملي-، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، 2005.
5. رايس عبد الحق، هشام حريز، عبد المالك دبابش، دور البنوك الأجنبية في تمويل اقتصاد وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطرة، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، ط1، 2014.
6. زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر، الأردن، 1998، ص 289.
7. سمير عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر، دار النشر للجامعات، مصر، 2005.
8. الشمري صادق راشد، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
9. صفية صديقي، طرق تقييم وتحليل الأوراق المالية في ظل النظرية المالية السلوكية مع التطبيق على بورصة باريس خلال الفترة 2007-2008.
10. صندوق النقد العربي، إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، أبو ظبي، 2004.
11. العبادي عبير فوزان، إدارة المخاطر المالية في أعمال الصيرفة والتمويل الإسلامي، دار الفكر للنشر والتوزيع، لا ط1، عمان، 2015.
12. عبد العال حماد، المشتقات المالية، إدارة المخاطر، المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
13. عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2013.

14. لعراف فائزة، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة (مع إشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013.
15. محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، دار الفكر، عمان، الأردن، 2013، ص 217.
16. محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية، دار الفكر، ط1، الأردن، 2011.
17. نجاح عبد العليم أبو الفتوح، الأصول المصرفية والأسواق المالية الإسلامية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2014.

2/ الأطروحات:

أ- أطروحات الدكتوراه:

1. بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2006.
2. سعيد خديجة، إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل -دراسة حالة البنوك الإسلامية-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016-2017.
3. شاكر حمزة، دور أصحاب الودائع في تعزيز انضباط سوق المصارف الإسلامية -دراسة تطبيقية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2021/2022.
4. نجارة حياة، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل -دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013-2014.

ب- مذكرات الماستر:

1. بخالد عائشة، التنوع كأداة لتدئته المخاطر غير النظامية في حافظة الأوراق المالية (دراسة حالة سوق دبي 2007)، مذكرة الماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009-2010.
2. عبد الكريم هاجر مسعودة، إدارة أعمال المحافظ الاستثمارية، مذكرة الماستر، جامعة المسيلة، 2011-2012.
3. لعروسي بلخير، تقدير العائد والمخاطرة للاستثمار وفق نموذج MEDAF مع خطأ GARCH-M حالة سوق السعودية للأوراق المالية (للفترة من 2010 إلى 2015)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016.

ثالثا: المقالات العلمية

1. بريش عبد القادر، إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمقررات بازل 2 و 3 ومتطلبات تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي العالمي ما بعد الأزمة المالية العالمية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29، 2013.
2. بشيري عفاف، حسين بلعجوز، إدارة مخاطر الائتمان للمحافظ الاستثمارية باستخدام تنويع ماركويتز دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 07، العدد 01، جامعة الشهيد لخضر حمه، الوادي، 2016.
3. بلعزوز بن علي، إستراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد 07، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، 2010.
4. بن الدين محمد، مونة يونس، أهمية كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية بالمقارنة مع البنوك التقليدية، دراسة لأثر انتقال بعض البنوك الإسلامية الأردنية من تطبيق بازل 2 إلى تطبيق معيار IFSB2، مجلة الحقيقة، العدد 43، 2018.
5. بن سادات سليمة، يمانى ليلى، أثر إدارة مخاطر الائتمان على العائد على حقوق الملكية في البنوك الجزائرية دراسة قياسية للفترة (2002-2021)، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 06، العدد 02، 2023.
6. جبار عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي دراسة حالة دول شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 7، جامعة الشلف، 2009.
7. جعفر حسن البشير آدم، إبراهيم فضل المولي، معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ودوره في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد 01، 2015.
8. دادن عبد الغاني، قرار التمويل تحت الضرائب وتأثر تكلفة التمويل، مجلة الباحث، العدد 6، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008.
9. عريس عمار، بحوصي مجدوب، تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، 2017.
10. عمار زودة، عبد الغاني بن علي، آمال بوسمينة، نموذج تسعير الأصول الرأسمالية: نظرة عامة حول النظرية، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 07، العدد 02، جامعة باتنة 1، الحاج لخضر، باتنة، 2020.

11. عياش زبير، اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي، مجلة العلوم الإنسانية، 2011/2012.
 12. فضيلي سمية، دبي علي، أثر بنود قائمة خارج الميزانية على ربحية البنوك التجارية -دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2012-2018، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 07، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2021.
 13. مجلة إضاءات مالية، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، الكويت، ديسمبر 2012، السلسلة الخامسة، العدد 5.
 14. نجاة محمد أحمد جمعان، نموذج قياس العلاقة بين المخاطر والعائد في المؤسسات المالية بالتطبيق على البنوك اليمنية، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، 2017.
- رابعاً:المراجع باللغة الأجنبية:

1. Atoine Sardi، Henri Jacob، **Management Des Risques Bancaires**، Afges، Paris، 2001 .
2. Eugene F.Fama and Kenneth r.Franch، **the capital Asset Pricing Model: the ory and Evidence**، journal of Economic pers pectivrs – volume18، nimber 3، sommer 2004.
3. Mendoza، R.، Paolo، J.، & Rivera، R.. **The effect of credit risk and capital adequacy on the profitability of rural banks in the philippines**. Scientific Annals of Economics and Business، 64 (1)، 2017.
4. Nikhat Fatima، Capital Adequacy: A Financial Soundness Indicator for Banks، Global Journal of Finance and Management، Research India Publications، Volume 6، Number 8 (2014).

المواقع الإلكترونية:

1. الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري <http://www.bna.dz>
2. عبد القادر بريس، نصيرة عابد، الإطار الحكومي للعلاقة بين شركات رأس المال المخاطر والمؤسسات الممولة دراسة حالة شركات رأس المال المخاطر الناشطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم لتجارية وعلوم الإدارة، ص 311. نقلا عن الموقع: https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/7611/1/abdelkader_briche.pdf

الملاحق

التقرير السنوي 2015 للبنك الوطني الجزائري

		En milliers de DA		
ACTIF	NOTE	déc-15	déc-14	Evolution /%
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	2-1	325 840 983	240 168 472	35,67%
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2-2	219	212	3,30%
Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	234 935 457	230 569 742	1,89%
Prêts et créances sur les institutions financières	2-4	503 338 888	133 210 394	277,85%
Prêts et créances sur la clientèle	2-5	1 515 052 812	1 831 665 625	-17,29%
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	14 043 819	14 032 319	0,08%
Impôts courants - Actif	2-7	9 352 557	12 678 581	-26,23%
Impôts différés - Actif	2-7	765 351	643 381	18,96%
Autres actifs	2-8	29 769 699	39 924 437	-25,43%
Comptes de régularisation	2-9	44 652 322	77 806 314	-42,61%
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2-10	19 477 640	17 467 981	11,50%
Immeubles de placement				
Immobilisations nettes corporelles	2-11	21 621 980	22 190 068	-2,56%
Immobilisations incorporelles nettes	2-12	229 492	261 760	-12,33%
Ecart d'acquisition			-	
TOTAL DE L'ACTIF		2 719 081 219	2 620 619 286	3,76%
PASSIF	NOTE	déc-15	déc-14	Evolution /%
Banque centrale				
Dettes envers les institutions financières	2-13	419 633 547	162 789 197	157,78%
Dettes envers la clientèle	2-14	1 732 218 308	1 742 545 916	-0,59%
Dettes représentées par un titre	2-15	19 020 482	18 698 362	1,72%
Impôts courants - Passif	2-16	12 143 540	9 958 741	21,94%
Impôts différés - Passif	2-17	533 280	389 090	37,06%
Autres passifs	2-18	107 120 613	288 693 599	-62,89%
Comptes de régularisation	2-19	64 619 063	91 192 610	-29,14%
Provisions pour risques et charges	2-20	33 960 614	23 990 196	41,56%
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements				
Fonds pour risques bancaires généraux	2-21	91 380 217	68 044 201	34,30%
Dettes subordonnées	2-22	14 000 000	14 000 000	0,00%
Capital	09	41 600 000	41 600 000	0,00%
Primes liées au capital				
Réserves	2-23	131 029 808	106 245 349	23,33%
Ecart d'évaluation		2 458 804	2 562 137	4,03%
Ecart de réévaluation	2-24	14 122 289	14 122 289	0,00%
Report à nouveau (+/-)	2-25	5 703 139	5 703 142	0,00%
Résultat de l'exercice (+/-)	2-26	29 537 515	29 784 457	-0,83%
TOTAL DU PASSIF		2 719 081 219	2 620 619 286	3,76%

التقرير السنوي 2018 للبنك الوطني الجزائري

2. خارج الميزانية (بآلاف الدينار الجزائري)

2018 ديسمبر	2017 ديسمبر	2016 ديسمبر	الالتزامات
979 354 019	909 150 776	873 975 119	الالتزامات المقدمة
9 266 640	8 383 244	10 451 808	التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية
540 106 873	453 177 269	274 487 762	التزامات التمويل لفائدة الزبائن
170 956 732	181 193 033	317 972 415	التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية
259 023 774	266 397 230	271 063 134	التزامات ضمان بأمر من الزبائن
		-	التزامات أخرى ممنوحة
871 072 833	909 258 521	995 757 495	التزامات محصل عليها
-	-	-	التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية
305 777 260	343 962 949	430 461 923	التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية
565 295 273	565 295 572	565 295 572	التزامات أخرى محصل عليها

3. حسابات النتائج (بآلاف الدينار الجزائري)

2018 ديسمبر	2017 ديسمبر	2016 ديسمبر	الالتزامات
138 968 599	115 094 180	129 177 236	+ فوائد و نواتج مماثلة
(-)46 126 936	(-)39 130 790	(-) 27 955 586	- فوائد وأعباء مماثلة
2 111 057	2 107 888	2 685 271	+ عمولات (نواتج)
(-)56 129	(-)42 708	(-) 81 443	- عمولات (اعباء)

التقرير السنوي 2018 للبنك الوطني الجزائري

50	14	35	+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل
571 993	16 994	(-) 468 723	+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع
236 307	236 245	214 322	+ نواتج النشاطات الأخرى
	0	(-) 12 287	- رسوم للأنشطة الأخرى
95 704 941	78 281 823	103 558 825	صافي الدخل المصرفي
(-) 20 548 066	(-) 21 334 309	(-) 22 787 304	- أعباء استغلال عامة
(-) 1 556 861	(-) 1 550 437	(-) 1 415 820	- مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية
73 600 014	55 397 077	79 355 701	الناتج الإجمالي للاستغلال
(-) 45 566 838	(-) 45 735 249	(-) 56 431 055	- مخصصات المؤونات، خسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد
22 003 097	31 702 679	20 965 730	+ استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلفة
50 036 273	41 364 507	43 890 376	ناتج الاستغلال
-	-	-	+/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى
-	-	-	+ العناصر غير العادية (نواتج)
-	-	-	- العناصر غير العادية (أعباء)
50 036 273	41 364 507	43 890 376	ناتج قبل الضريبة
(-) 14 204 089	(-) 11 377 760	(-) 12 470 480	ضرائب على النتائج وما يماثلها
35 832 184	29 986 747	31 419 896	الناتج الصافي للسنة المالية

حساب النتائج 2020 للبنك الوطني الجزائري

1 BILAN

ACTIF	2020	2019
(En milliers de DA)		
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	204 207 936	431 208 241
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	248	256
Actifs financiers disponibles à la vente	413 426 493	406 162 203
Prêts et créances sur les institutions financières	523 239 376	419 512 117
Prêts et créances sur la clientèle	2 117 718 812	2 044 508 426
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 820	14 043 819
Impôts courants - Actif	8 428 662	12 854 579
Impôts différés - Actif	1 008 872	751 736
Autres actifs	47 818 018	56 972 992
Comptes de régularisation	55 834 995	55 562 832
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	31 488 186	27 620 374
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	22 961 112	22 698 704
Immobilisations incorporelles nettes	94 342	86 689
Ecart d'acquisition	-	-
TOTAL DE L'ACTIF	3 440 270 872	3 491 982 968

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على العلاقة بين العائد و المخاطر في المؤسسات المالية ، حيث يعتبر من ابرز المواضيع المتعلقة بالمجال المالي خاصة في البنوك التي تواجه يوميا قرارات بكيفية تحقيق أقصى العوائد بأقل خطر ممكن . توصلنا من خلال هذه الدراسة التركيز على البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2023/2014، قمنا بإجراء دراسة تحليلية تبين لنا أثر مؤشرات العائد و المخاطر على كفاية رأس المال، وقد توصلنا من خلال النتائج أن التوازن بين العائد و المخاطر يعد عاملا حاسما في الحفاظ على الملاءة المالية واستقرار النشاط البنكي .

الكلمات المفتاحية: العائد؛ المخاطر؛ كفاية رأس المال؛

Abstract :

This study investigates the relationship between return and risk within financial institutions. A critical topic in the field of finance, particularly for banks, which are constantly faced with decisions on how to maximize returns while minimizing risk.

The analysis focuses on the " Banque Nationale d'Algérie (BNA) " over the period 2014–2023. Employing an analytical approach, the study assesses the impact of return and risk indicators on capital adequacy. The findings demonstrate that maintaining a balance between return and risk is a critical factor in preserving financial solvency and ensuring the stability of banking operations.

Keywords: Return; Risk; Capital Adequacy Ratio ;